



## النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ دراسة مستقبلية في ضوء الانقلابات العسكرية

د. محمد زهير عبد الكريم

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق.

[mohamedzuhair87@uomosul.edu.iq](mailto:mohamedzuhair87@uomosul.edu.iq)



### المخلص

**فوة البحث:** حدثت موجة الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بدءاً من عام ٢٠٢٠، بسبب سوء الأوضاع بشكل عام. وقد أدت هذه الانقلابات إلى مجيء حكومات عسكرية ذات توجهات معارضة لفرنسا، مدعومة شعبياً بمشاعر معادية للوجود لفرنسا، فاتخذت جملة إجراءات استهدفت النفوذ الفرنسي في دولها، ما فتح الباب أمام احتمالات لما سيؤول إليه مصوره في المستقبل.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ وأسبابها، وتحديد انعكاسات الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ على النفوذ الفرنسي، واستشوايف السيناريوهات المستقبلية للنفوذ الفرنسي في هذه الدول وفق الواقع القائم بعد الانقلابات العسكرية.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمنهج الاستشوايفي، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي.

**النتائج:** بعد الانقلابات العسكرية عام ٢٠٢٠ تراجع النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً؛ نتيجة لقيام الحكومات الانقلابية بإجراءات عديدة، قلصت وأضعفت من هذا النفوذ المتجذر. لا سيما بعد أواكها أن الأمر المهم للتحرك هو التخلص من الوجود العسكري الفرنسي، والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية لدولهم تجاه فرنسا، لنمو دولهم.

**الخلاصة:** بعد انقلابات عام ٢٠٢٠ والتغيير الذي حصل أصبح أمام النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا ثلاث احتمالات وهي: أما التراجع المستمر والوضوح للواقع، أو إعادة التوضع النوعي من خلال شواكات واتفاقيات، أو اللجوء للتعاون وفق الشواكات الدولية في كافة المجالات، بما يحافظ على ذلك النفوذ.

### معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٦/٢

المراجعة: ٢٠٢٦/٧/٢

القبول: ٢٠٢٦/٨/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١٠/١

### المراسلة

محمد زهير عبد الكريم

### الكلمات المفتاحية

النفوذ الفرنسي في أفريقيا، أفريقيا الناطقة الفرنسية، الانقلابات العسكرية الإفريقية عام ٢٠٢٠.

### الاقتباس

عبد الكريم، محمد. ز. (٢٠٢٦). النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠: دراسة مستقبلية في ضوء الانقلابات العسكرية. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٧٠): ١٤٩-١٨٢.

<https://doi.org/10.33899/rsj.v20i70.63375>



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



## French Influence in Central and West Africa after 2020: Future Prospects in Light of Military Coups

**Dr. Mohammed Z. Abdul Karim**

Lect. /College of Political Science / University of Mosul/ Iraq.

[mohamedzuhair87@uomosul.edu.iq](mailto:mohamedzuhair87@uomosul.edu.iq)

### Article Information

Received: 2/6/2026

Revised: 2/7/2026

Accepted: 25/8/2026

Published: 1/10/2026

### Corresponding

Mohammed Z. Abdul Karim

### Keywords

French influence in Africa;  
French-speaking Africa;  
African military coups in  
2020.

### Citation

Abdul Karim, M. Z. (2026).  
French Influence in Central  
and West Africa after 2020:  
Future Prospects in Light  
of Military Coups. *Regional  
Studies Journal*.  
20(70).149-182.  
[https://doi.org/10.33899/  
rsj.v20i70.63375](https://doi.org/10.33899/rsj.v20i70.63375)

### Abstract

**Research Idea:** A wave of military coups occurred in several Central and West African countries beginning in 2020, amid generally deteriorating conditions. These coups brought to power military governments with anti-French orientations, backed by popular anti-French sentiment. In response, these governments adopted a series of measures aimed at curbing French influence in their countries, raising questions about its future trajectory.

**Objective:** The research aims to examine the nature and causes of military coups in selected Central and West African countries after 2020, assess their implications for French influence, and explore possible future scenarios for French influence in these countries in light of the post-coup political reality.

**Methodology:** The research employs a descriptive approach and a foresight approach, supplemented by a historical approach.

**Results:** Following the military coups of 2020, French influence in Central and West Africa declined politically, militarily, and economically. This decline resulted from measures adopted by the new military governments to reduce and weaken France's deeply rooted influence, particularly through efforts to end French military presence and reduce economic and financial dependence on France as part of their pursuit of greater national autonomy and development.

**Conclusion:** Following the coups of 2020 and the resulting political changes, French influence in Central and West Africa faces three possible trajectories: continued decline and adaptation to the new reality; qualitative repositioning through partnerships and agreements; or greater reliance on cooperation within broader international partnerships across various fields in an effort to preserve French influence.



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

ظل النفوذ الفرنسي في دول وسط وغرب أفريقيا، قوياً وثابتاً بشكل كبير خلال معظم الحقبة الاستعمارية، من خلال العلاقات السياسية بدعم الانظمة الصديقة لفرنسا، والاتفاقيات العسكرية والأمنية التي تتيح لفرنسا التواجد العسكري، والتدخل عند الضرورة، والاتفاقيات الاقتصادية والمالية التي سمحت لها باستغلال موارد هذه الدول، والسيطرة على عملتها النقدية، فضلاً عن ترسيخ الثقافة الفرنسية في هذه الدول. غير أن السنوات التي تلت العام ٢٠٢٠، حملت معها تغييرات كبيرة للنفوذ الفرنسي في بعض دول وسط وغرب أفريقيا، الذي دخل بمرحلة مهمة في إعادة تشكيله، بالابتعاد عن الطابع التقليدي السابق الذي يقوم على الهيمنة، كقوة عسكرية تدخلية في المنطقة، والاحتكار للموارد الأساسية لهذه الدول، والسيطرة على حكوماتها، وذلك وفق تحولات كبيرة رسمية وشعبية، التي حملت معها تحديات عاصفة غير مسبوقة بعد عام ٢٠٢٠، كمنعطف حاسم؛ أدت لانتهيار الركائز، والرموز القديمة؛ بسبب موجة الانقلابات العسكرية التي حدثت هناك. التي كانت ردة فعل على سوء الأوضاع الامنية، والاقتصادية، والسياسية، فضلاً عن تحميل النفوذ الفرنسي مسؤولية كبيرة تجاه تدهور الأوضاع في تلك الدول، كما أن للتنافس الدولي على أفريقيا دوراً مهماً. ومن ثم فإن كل ذلك أدى إلى صعود حكومات انقلابية معارضة للنفوذ الفرنسي وفق توجهاتها واجراءاتها، ومدعومة بقاعدة شعبية واسعة معادية له. وهو ما أثر على النفوذ الفرنسي، بشكل يفتح السيناريوهات المستقبلية لما سيؤول إليه في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى:

١. التعرف على الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ وأسبابها.
٢. تحديد انعكاسات الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ على النفوذ الفرنسي.
٣. رسم السيناريوهات المستقبلية للنفوذ الفرنسي في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ وفق الواقع القائم بعد الانقلابات العسكرية.

**أهمية البحث:** شكلت الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، حدثاً مهماً ترك أثره على مكانة وقوة النفوذ الفرنسي، وعجلت من تراجعها، ولهذا تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على موقف وتأثير هذه الانقلابات، في النفوذ الفرنسي سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، ومن ثم استقرار

الواقع لاستشراف الاحتمالات المستقبلية لهذا النفوذ، وفق سيناريوهات يتوقعها البحث، تساعد في فهم تحركات المستقبلية للسياسة الفرنسية في وسط وغرب أفريقيا.

**إشكالية البحث:** تتبع الاشكالية البحثية من السؤال الرئيس الآتي: ماهي الاحتمالات المستقبلية التي يمكن ان يتحول بموجبها النفوذ الفرنسي في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ وفق معطيات الانقلابات العسكرية الاخيرة؟ ومن هذا السؤال تتبع مجموعة من الاسئلة البحثية الفرعية الآتية:

١. ما التطور التاريخي للنفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا؟
٢. ما الانقلابات العسكرية في دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ وأسبابها؟
٣. كيف كانت تداعيات الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠ على النفوذ الفرنسي؟

٤. ما المشاهد المستقبلية للنفوذ الفرنسي في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠؟

**فرضية البحث:** يفترض البحث: أن النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا قد تراجع بعد عام ٢٠٢٠، نتيجة للانقلابات العسكرية فيها، بما يفتح الباب أمام احتمالات مستقبلية لهذا النفوذ أما باستمرار التراجع والتضاؤل، أو القيام بتكييف الاستراتيجية الفرنسية وفق الواقع لتحافظ على نفوذها بإعادة التموضع، أو الدخول في شراكات دولية.

**حدود البحث:** بغية الاحاطة بمشكلة البحث، وفهم مختلف جوانبها، وإثبات الفرضية البحثية، لتكون النتائج متطابقة مع الواقع، ويكون الاستشراف دقيقاً؛ كان لزوماً وضع حدود للبحث وكالاتي:

أ. **الحدود العلمية:** احتوى البحث على كل ما يتعلق بالتطور التاريخي للنفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا، فضلاً عن استعراض الانقلابات العسكرية التي حدثت في بعض دول المنطقة وأسبابها بعد عام ٢٠٢٠، كما تم التطرق لتأثيرات هذه الانقلابات في النفوذ الفرنسي، والمشاهد المستقبلية التي يمكن استشرافها لهذا النفوذ بالاستناد إلى الواقع.

ب. **الحدود المكانية:** يهتم البحث بدراسة واقع ومستقبل النفوذ الفرنسي على نطاق بعض دول وسط وغرب أفريقيا التي حدثت فيها انقلابات عسكرية بعد عام ٢٠٢٠.

ج. **الحدود الزمانية:** احتوى البحث في جانبه الزمني على دراسة واقع ومستقبل النفوذ الفرنسي في منطقة وسط وغرب أفريقيا بعد الانقلابات العسكرية عام ٢٠٢٠.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمنهج الاستشرافي، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث على أربعة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي احتوت أهم النتائج. تناول الأول: التطور التاريخي للنموذج الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا. أما الثاني فبحث: الانقلابات العسكرية في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، في حين ركز الثالث على: تداعيات الانقلابات العسكرية في وسط وغرب أفريقيا على النموذج الفرنسي، بينما كشف الرابع عن: المشاهد المستقبلية للنموذج الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠.

**الدراسات السابقة:** لدراسة واستشراف موضوع النموذج الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠: دراسة مستقبلية في ضوء الانقلابات العسكرية، تم دراسة عدد من المصادر، وتمت الاستفادة منها في محاور البحث، في تتبع واقع النموذج الفرنسي في ضوء الانقلابات العسكرية الأخيرة، لتكوين مشاهد مستقبلية لما سيؤول إليه هذا النموذج، استناداً لقراءة ورؤية الباحث، لذا كان لابد من توضيح أهم تلك الدراسات وفق الآتي:

١. مروان عوني كامل، تجدد ظاهرة الانقلابات في أفريقيا والسياسة الفرنسية حيالها: انقلاب النيجر انموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد ٣٤، كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت، صلاح الدين - العراق، آذار-٢٠٢٤. تناولت الدراسة تحليلاً لتجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، مع التركيز على انقلاب النيجر عام ٢٠٢٣، وهدفت إلى التركيز على مختلف العوامل الإقليمية، والدولية التي أدت لحدوث الانقلابات الأفريقية، وتقييم طبيعة التغيير في السياسة الفرنسية تجاه منطقة غرب أفريقيا ولاسيما النيجر بعد تراجع نفوذها فيها. وتمت الاستفادة من هذا المصدر في المحور الثاني.

٢. مناسك عبد الوهاب حكمت، انعكاس انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي على الاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤٨، بيت الحكمة، بغداد- العراق، حزيران-٢٠٢٤. اهتمت الدراسة بتحليل تداعيات الانسحاب العسكري الفرنسي من دولة مالي بعد الانقلاب العسكري الذي حدث فيها عام ٢٠٢١، وتأثير ذلك على توازنات القوى الإقليمية في غرب أفريقيا، وهدفت لتحليل تأثير هذا الانسحاب على الاستقرار الإقليمي، والأمن في غرب أفريقيا، فضلاً عن توضيح شكل التحالفات

الاقليمية والدولية الجديدة في منطقة غرب أفريقيا، وتوضيح أن الانسحاب الفرنسي أفسح المجال للنفوذ الروسي للتوسع في المنطقة. وتمت الاستفادة من هذا المصدر في المحورين الأول والثاني.

3. Lufeyo Chitondo & Thelma Chansa Chanda, Political Instability and Military Coups in Former French African Colonies, International Journal of Novel Research in Humanity and Social Sciences, Vol:10, Issue:6, Novelty Journals, Lucknow- India, December-2023.

ركزت الدراسة على عودة الانقلابات العسكرية في دول المستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا، منذ عام ٢٠٢٠، وتناولت العوامل السياسية، والاقتصادية، والهيكلية التي ساهمت في عدم الاستقرار، وعودة هذه الظاهرة في أفريقيا، بما في ذلك العوامل الداخلية والعوامل المتعلقة بالروابط الاستعمارية السابقة، والهدف هو الربط بين سوء الأوضاع في هذه الدول وعودة الانقلابات، فضلاً عن التركيز على دور فرنسا في تحليل أسباب الانقلابات. وتم توظيف هذا المصدر في المحورين الأول والثاني.

4. Blessing Simura, West Africa's post 2020 coups and decoloniality, Cogent Social sciences, Vol:10, No:1, Taylor & Francis, Abingdon- United Kingdom, 2024.

تناولت الدراسة عودة الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، محللة إياها كردة فعل رافضة للاستعمار الفرنسي الجديد في هذه المنطقة، والتركيز على خطاب إنهاء الاستعمار، كما هدفت التركيز على اجراءات، وسياسات قادة الانقلابات العسكرية، التي أكدت على التشبث بالوطنية، وإنهاء الصلة بالروابط الاستعمارية مع فرنسا، برفضهم التأثيرات الاستعمارية الجديدة ومحاولة التخلص منها. وتم توظيف هذا المصدر في المحورين الثاني والثالث.

تعد هذه الدراسات التي تم ذكرها ذات فائدة قيمة بمعلومات رفدت البحث في المواضيع كافة، لكنها في الحقيقية كانت موزعة وليست شاملة؛ فالبعض تناول انقلاب واحد أو انقلابين أو ثلاثة، وتوقف، والبعض تناول الاسباب المحلية للانقلابات، فيما تناول البعض الاسباب الخارجية، بينما ركز البعض على جانب واحد من انعكاسات هذه الانقلابات، على النفوذ الفرنسي في منطقة وسط وغرب أفريقيا. أما الإضافة التي جاء بها هذا البحث، هو أنه تناول الموضوع بصورة شاملة من ناحية استعراض جميع الانقلابات في وسط وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، وحتى أواخر العام ٢٠٢٥، والاسباب الداخلية والخارجية لهذه الانقلابات، وانعكاساتها على النفوذ الفرنسي سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، ومن ثم استشراف مستقبل هذا النفوذ في ضوء ذلك الواقع.

**المحور الأول: التطور التاريخي للنفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا**

تحظى القارة الإفريقية بمكانة متميزة وأهمية كبيرة في الاستراتيجية الفرنسية؛ والسبب يرجع لموقعها الاستراتيجي، وللمصادر الاقتصادية الغزيرة التي تملكها، وللوجود الفرنسي التاريخي فيها (حكمت، ٢٠٢٤، ١٩٣). وتحتل غرب أفريقيا أهمية كبيرة في الموقع؛ لأنها تطل من جهة الشمال على الساحل الأفريقي، وتتألف من ١٦ دولة وهي الآتي: "بوركينا فاسو، البنين، ساحل العاج، الرأس الأخضر، غانا، غامبيا، غينيا بيساو، السنغال، ليبيريا، سيراليون، النيجر، التوغو، نيجيريا، ومالي". وهي دول كانت قد انضمت لمنظمة "الإكواس" وهي منظمة إقليمية تتألف من دول غرب أفريقيا، ويطلق عليها بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تم إنشائها في ٢٨ أيار عام ١٩٧٥. وتتسم منطقة غرب أفريقيا بجملته سمات منها: بشرية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، تميزها عن سائر مناطق العالم. كما تتسم بتركيبة أثنية، ولغوية شديدة التعقيد بشكل كبير. وعلى الرغم من الفقر الواضح في المنطقة؛ لكنها من المناطق الغنية بالمصادر الطبيعية (لعفاوي، ٢٠١٩، ٥٩-٦١).

أما منطقة وسط إفريقيا فهي ذلك الجزء الذي يتوسط القارة، وتفصله حدود واضحة عن غرب إفريقيا تتجلى بمرتفعات الكامبيرون، وتحده من جهة الشمال المقدمات الصحراوية الكبرى، وحتى المناطق شبه الصحراوية في جنوب إفريقيا. أما الجهة الشرقية فإن خطوط التقسيم تمشي وفقاً لخطوط تقسيم المياه وذلك ضمن العتبة الاستوائية الجنوبية: "عتبة لواندا" التي تقع ما بين النيل والكونغو، والوادي الحدودي الغربي جنوباً، "وحوض الزمبيزي" وجنوب أفريقيا. وبهذا فإن إقليم وسط إفريقيا يتكون من: حوض نهر الكونغو، والمناطق المحاذية له شمالاً وجنوباً. ومساحة هذا الإقليم الواسع تقدر بـ ٦,٦ كم<sup>٢</sup>، أي نحو الخمس من المساحة الكلية لأفريقيا، وفيه يعيش ما يقدر بثمن السكان الإفارقة، ويعد وسط إفريقيا إقليماً متجانساً غزيراً بالأمطار مع شدة بالحرارة (شنشول، ٢٠١٨، ٢٢١). وتضم منطقة وسط أفريقيا ١١ دولة وهي: "تشاد، أنغولا، بروندي، غينيا الاستوائية، الكامبيرون، الجابون، أفريقيا الوسطى، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، راوندا، ساوتومي وبرنسيب (Central Africa and the EU, 2022).

بدأ الاستعمار الفرنسي في أفريقيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بواسطة برحلات استكشافية، وتكوين مراكز تجارية على طول الساحل الغرب أفريقي في القرن السابع عشر، إذ أنشأ الفرنسيون أول موطئ قدم لهم في وسط وغرب أفريقيا، ثم جاء التنافس على أفريقيا بين القوى الأوروبية أواخر القرن التاسع عشر، وحينها وضع مؤتمر برلين المنعقد ما بين "١٨٨٤-١٨٨٥" قواعد الاستعمار الأوروبي في أفريقيا رسمياً، ونالت فرنسا أراضي واسعة، وتلا ذلك نشوء غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية "وسط أفريقيا" (Chitondo & Chanda, 2023, 13).

وأمتد الاستعمار الفرنسي في أفريقيا حتى وسط القرن العشرين، وأتسم بسيطرة إقليمية واسعة على مناطق كبيرة في غرب ووسط أفريقيا، ووضحت هذه المستعمرات أجزاء رئيسة من الامبراطورية الفرنسية، إذ تم تصميم بنيتها التحتية ومؤسساتها لخدمة فرنسا اقتصادياً مع خلق للاستقلال المحلي (Thelma, 2062, 2024). وكان الفرنسيون قد رسخوا وجودهم في هذه المناطق. وفيما يتعلق بالإدارة الاستعمارية، استعان الفرنسيون بهياكل إدارية متنوعة في مستعمراتهم الأفريقية، وطبقوا نظام "الاستيعاب"؛ لدمج السكان المحليين بالحكم والثقافة الفرنسيين. وبموجب الاستغلال الاقتصادي تم استغلال الموارد الطبيعية للمستعمرات، وتعرض السكان المحليون للعمل بشكل القسري، وتم تكوين المزارع والصناعات الاستخراجية، وتدفقت أرباحها لفرنسا، واتسمت الفترة الاستعمارية الفرنسية بتأثير عميق على الهياكل السياسية والاجتماعية، والاقتصادية للمستعمرات (Chitondo & Chanda, 2023, 13).

وتم رسم الحدود لدول المنطقة بواسطة الاستعمار الفرنسي، وذلك بدون مراعاة لا طبيعة التركيبة البشرية، ولا الانتماءات والولاءات، ولا الامتدادات الجغرافية، كما لم يتم الاهتمام بمسألة الانحدارات القبلية والعرقية، ولا طبيعة التنظيم الاجتماعي (نبيل، ٢٠١٨، ١٥٠).

وكانت أفريقيا قد شهدت أثناء خمسينيات القرن العشرين، صعوداً للحركات المناهضة للاستعمار، إذ سعت الكثير من المستعمرات للحصول على استقلالها. وفي هذا المسار، اعتمدت فرنسا، التي هزتها آثار الحرب العالمية الثانية، ولأجل المحافظة على نفوذها في أفريقيا، قراراً بمنح الاستقلال لمستعمراتها الأفريقية، بدءاً من العام ١٩٥٩، ولكنها قامت بعقد اتفاقيات تعاون شاملة معها، التي تناولت مختلف المجالات: الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، والتعليمية، وقد أدت إلى التزامات من جانب البلدان الأفريقية بالتنازل عن مواردها الطبيعية لفرنسا، والموافقة بوجود القوات المسلحة على أراضيها، وأن تتحاور بصورة دائمة مع فرنسا في المواضيع الدفاعية. كما أن هذه الاتفاقيات كانت قد ثبتت الفرنسية كلغة رسمية في بلدان عدة، مع زرع الثقافة الفرنسية في هذه الأقاليم (Anani, 2023, 55-56). وكانت الاتفاقيات الخاصة بالتعاون هذه قد وقعت بواسطة قادة سياسيين كونتهم فرنسا، وساعدتهم في استلام مقاليد الأمور في دولهم، وركزت السياسة الفرنسية على إدامة النظم الاستبدادية الأفريقية الموالية والمتعاونة معها (Sylla, 2024, 466-467).

وتم الاستناد إلى شبكات من العلاقات الشخصية تجاه الزعماء الأفارقة لتأمين الطاعة السياسية، ولم يكن الموضوع شراكة بين الدول فحسب؛ بل كان أكثر قرباً للعلاقة بين راعي وعملائه، إذ تساند فرنسا بقاء هذه النظم في السلطة، وبالمقابل يضمن الزعماء الأفارقة بقاء الامتيازات الفرنسية في دولهم. وقد حفز هذا النمط على شيوع النظم الاستبدادية، وفساد سياسي كبير. إذ أعتبر الزعماء الأفارقة أن مساندة فرنسا مهم لتأمين بقائهم في السلطة (حامد، ٢٠٢٦، ١٨٧).

وحينما انتهى الاستعمار لم يتلاش النفوذ الفرنسي، بل أنه تطور وفق ما يُطلق عليه "الاستعمار الجديد" في إفريقيا، ولاسيما في المستعمرات السابقة، كاستمرار للسيطرة الفرنسية السياسية، والاقتصادية، والثقافية، بواسطة وسائل غير مباشرة. ويتجلى هذا النفوذ في التبعية المالية، والعلاقات التجارية غير المتكافئة، والتدخلات السياسية، وإبقاء استخدام اللغة الفرنسية، والانتظمة التعليمية التي تنشر المثل الفرنسية، وينظر لاستمرارية الهيمنة الفرنسية بعد انقضاء الاستعمار، على أنها صورة من صور الاستعمار الجديد وفق أساليب نافعة للمصالح الفرنسية (Thelma, & et al., 2024, 2062-2063).

إذ بموجب السياسة الفرنسية "فرانكافريك"، حافظت فرنسا على روابط قوية سياسية، واقتصادية مع مستعمراتها السابقة، من خلال السياسة، التي شملت تعاوناً محكماً، وتدخلاتها العسكرية، ومساندة الأنظمة الصديقة. في حين أن "الفرنك الأفريقي" يعد السياسة الأخرى، الذي بارتباطه بالفرنك الفرنسي قد صار موضوع جدال وانتقاد محلي؛ فهو يقيد الدول الأفريقية في استقلالها الاقتصادي (Chitondo & Chanda, 2023, 13).

ولخدمة مصالحها شرعت فرنسا باستغلال الموارد الأفريقية المحلية، كالنفط، والمعادن، والمنتجات الزراعية، بما يعزز اعتماد الآخرين عليها وتخلّفهم. وكثيراً ما تعرّقل هذه الممارسات إمكانية الدول الأفريقية على تحقيق استقلال سياسي واقتصادي دائم (Nweke, & Enwere, 2025, 24). وفي المجالات الرئيسية كالتعدين، والطاقة، والاتصالات، حافظت الشركات الفرنسية على مراكز مهيمنة فيها؛ مما فاقم التبعيات الاقتصادية، وجعل من الصعب على الكثير من الدول الأفريقية التحرر من هذا الإرث البنيوي للاستعمار، وهو مساعيها نحو بلوغ التنمية الاقتصادية المستدامة (Thelma, & et al., 2024, 2063). ولبقاء الدور الفرنسي في إفريقيا، قامت فرنسا بإنشاء رابطة يتم التحكم بها من خلالها تضمن السيطرة الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، وتعرف باسم "الفرانكفونية" وهي رابطة البلدان الناطقة بالفرنسية، والتي تكونت من: "كوت ديفوار، السنغال، الجابون، توجو، بوركينا فاسو، الكونغو "برازافيل"، تشاد، مالي، النيجر، وكومورو "جزر القمر" وغيرها (دي مانيال، ٢٠١٢، ٦٠-٦١).

وتسببت الاتفاقيات التي عقدت في استمرارية هيمنة فرنسا على أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وقد مكّنها ذلك من البروز كقوة مهمة في السياسة العالمية، واكتساب حقوقاً مفردة تجاه موارد الدول الأفريقية، بصورة قوت اقتصادها، وجعلها فاعلاً رئيساً في الساحة الدولية (Wanki, 2023, 231).

وتم تثبيت السيطرة الفرنسية في أفريقيا بعد الاستعمار، بواسطة التدخلات العسكرية المباشرة؛ إذ أنها تستخدم الغزو والسيطرة، والمحافظة على النفوذ بعد استقلال المستعمرات، وكانت هذه العمليات قد تحولت نحو الجهود للحفاظ على المصالح الاستعمارية الجديدة، وبقيت القواعد العسكرية، والقوات الفرنسية

في التوقع داخل المستعمرات السابقة؛ للإبقاء على الروابط السياسية والاقتصادية، وكثيراً ما احتوى ذلك تدخلات لتدعم الأنظمة الصديقة، أو عملية قمع التمردات، أو تأمين للمصالح التجارية لفرنسا (Thelma, 2063-2064, et al., 2024).

كما تحافظ فرنسا على نفوذها السياسي بصورة علنية، مثلاً من خلال التأثير في صناعة القرارات السياسية، أو عن طريق كلاً من الروابط التاريخية، والتعاون في الأجندات الدولية. وبين يدها أفضلية دبلوماسية داخل مستعمراتها السابقة، كما تقوم بهذا الدور في بعض الأحيان مع منظمات إقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" (Chitondo & Chanda, 2023, 13).

ومنذ تسعينيات القرن العشرين سعت فرنسا لرسم استراتيجية جديدة في أفريقيا تتناسق مع الواقع المستجد، والتطورات والأحداث التي حصلت في فرنسا، وأفريقيا، فضلاً عن التحولات التي حصلت في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. التي أدت للانفراد الأمريكي بموقع القوة العظمى، والقطب الأحادي، بما نتج عنه من تعاظم للوجود الأمريكي في أفريقيا، وهو ما انعكس على موقع فرنسا التقليدي في القارة الأفريقية، ويضاف إلى ذلك توسع تزايد نفوذ كلاً من اليابان والصين هناك. وهنا سعت فرنسا لاعتماد استراتيجية جديدة لمجابهة هذه التطورات؛ لتأمين مصالحها سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً في القارة الأفريقية. وتتجسد المصالح الاقتصادية لفرنسا في أفريقيا في بحثها عن أسواق لتصرف سلعتها، وضمان الموارد لتأمين صناعيتها المدنية. في حين أن المصالح الاستراتيجية تتجلى في ضمان الوصول للمصادر الاستراتيجية الطبيعية في أفريقيا لتنمية صناعاتها الثقيلة، وكذلك ضمان الهيمنة على بعض المناطق الاستراتيجية في بعض من البلدان الأفريقية. كما تتجسد مصالح فرنسا الدبلوماسية والسياسية في بقاء الأنظمة الأفريقية مستقرة، والانفتاح من الروابط المتينة بين فرنسا والدول الأفريقية لضمان الدعم الدبلوماسي من جانب هذه الدول لفرنسا في الأمم المتحدة (دي مانيل، ٢٠١٢، ٦١).

### المحور الثاني: الانقلابات العسكرية في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠

يركز هذا المحور على استعراض موجة الانقلابات العسكرية، التي عصفت في بعض الدول التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة في وسط وغرب أفريقيا بدءاً من عام ٢٠٢٠، مع توضيح الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت لحدوثها، ولتوضيح هذه الانقلابات وأسبابها، تم تقسيم هذا المحور على النحو الآتي:

#### أولاً: استعراض الانقلابات العسكرية في وسط وغرب أفريقيا

شهدت القارة الأفريقية انقلابات عسكرية عدة في تاريخها، إذ في حقبة ما بعد الاستعمار، تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ محاولة انقلاب، بما نتج عنه إقالة ما يقرب من نصف قادة حكومات القارة. وبعد نهاية الحرب الباردة، شهدنا تحولاً باتجاه الديمقراطية بين الأعوام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤. (Itugbu, 2023, 7).

ولكن منذ عام ٢٠٢٠، شهدت بعض دول مناطق وسط وغرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، تعاقب للانقلابات العسكرية، وقد برر منفذو هذه التحركات ذلك، برغبتهم في تحسين الأوضاع، بعد عجز الأنظمة المُقلب عليها عن إنجاز ذلك. وفي كل الحالات تمكنت المجالس العسكرية بعجالة في الاستعادة من المشاعر المنتشرة على نطاق واسع والمعادية لفرنسا، وحظيت بدعم شرائح كبيرة من السكان (Haidara, 1, 2023). إذ نجحت ثمانية انقلابات، فيما كان هناك خمس محاولات انقلابية، اثنتان منهما كانتا "انقلابات داخل انقلابات". وشملت هذه الدول: مالي في آب ٢٠٢٠ وأيلول ٢٠٢١، وتشاد في نيسان ٢٠٢١، وغينيا في أيلول ٢٠٢١، وبوركينا فاسو في كانون الثاني وأيلول ٢٠٢٢، والنيجر في تموز ٢٠٢٣، والجاون في آب ٢٠٢٣ (Omilusi, 2024, 136).

والبداية من مالي التي كان قد حدث فيها انقلابين متعاقبين في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حيث كان الأول بقيادة العقيد "عاصمي غويتا" والذي أسقط الرئيس "إبراهيم أبوبكر كيتا" في ١٨ آب ٢٠٢٠. وتسلم رئاسة الدولة وزير الدفاع السابق "باه نداو". لكن ما لبث أن تنامي التضارب بينه وبين الجيش الذي استمر في الاحتفاظ بنفوذه داخل الدولة. ثم تحرك العقيد "عاصمي غويتا" للقيام بانقلاب ثاني في أيلول ٢٠٢١، مسقطاً "نداو"؛ نتيجة اختلافات بموضوع التغييرات الوزارية. وعقب الانقلاب الأخير، أضحي "غويتا" رئيساً لكلاً من السلطة الانتقالية وللدولة بموجب قرار من المحكمة الدستورية (علوان، ٢٠٢٤، ١٤٩).

وفي نيسان ٢٠٢١، شهدت تشاد انقلاباً عسكرياً تجسد بمقتل الرئيس "إدريس ديبي" الذي ظل يحكم الدولة لأكثر من ثلاثة عقود، وذلك خلال اشتراكه في مواجهات ميدانية، وبعد مصرعه، قام الجيش بتنصيب نجله رئيساً مؤقتاً، وهو ما انعكس بموجة احتجاجات جماهيرية كبيرة، وقد وصفت منظمات غير حكومية عدة، إلى جانب قطاعات واسعة من النخبة السياسية، هذا التصرف بأنه انقلاب عسكري. وكانت غينيا قد تأثرت سلباً في أيلول ٢٠٢١، بموجة انقلابات المنطقة، عندما تم إسقاط الرئيس "ألفا كوندي" بواسطة الجيش وبقيادة قائد القوات الخاصة "مامادي دومبوا". ومن التناقضات المثيرة أن العقيد "دومبوا" وصف الانقلاب بكونه "تدخلاً عادلاً" ضرورياً للشعب. إذ كان الرئيس السابق "كوندي" يسعى لتدعيم سلطته المستبدة بتعديل الدستور بما يسمح له الترشيح لولاية ثالثة، بما تسبب بتآكل معايير الديمقراطية (Akionla & Makombe, 2024, 2850).

أما في بوركينا فاسو وتحديداً في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، حدث انقلاباً عسكرياً أسقط الرئيس "روش مارك كابوري"، وتم حل حكومته وتغييرها بمجلس عسكري قاده المقدم "بول هنري ساندوغو داميبا"، وذلك بعد أن برهنت الحكومة عجزها في تعاملها تجاه الأزمة الأمنية. وعقب ثمانية أشهر، وبالتحديد في

٣٠ أيلول ٢٠٢٢، قاد النقيب "إبراهيم تراوري" انقلاباً ضد "دامبيا"؛ نتيجة لفشل الأخير في علاج الأزمة الأمنية، وتوسع الهجمات الإرهابية (17, Engles, 2025).

في حين كانت النيجر قد عانت من انقلابات عسكرية متتالية، منذ نيلها الاستقلال من الاحتلال الفرنسي عام ١٩٦٠، وآخرها كان في ٢٦ تموز ٢٠٢٣، وهو الخامس منذ الاستقلال، والأول منذ العام ٢٠١٠. إذ كان الجنرال "عبد الرحمن تشياني" رئيس الحرس الرئاسي في النيجر، قد نصب نفسه قائداً للدولة، وهذا عقب احتجاز للرئيس المنتخب "محمد بازوم"، وبمعية أعضاء آخرين في الجيش النيجري قام "تشياني" بتكوين ما تم تسميته بـ: "المجلس الوطني لحماية الوطن" (محمد، ٢٠٢٣، ١).

وفي الجابون جاء انقلاب عسكري قام به مجموعة ضباط حال إعلان نتائج الانتخابات بفوز الرئيس المعزول "علي بونجو" بمدة رئاسية ثالثة، والذين أعربوا عن عدم القبول بنتائج الانتخابات من خلال شاشة التلفزيون الرسمي في ٣٠ آب ٢٠٢٣، وصرح المجلس العسكري الذي تسلم السلطة في الدولة "قرر الجيش الدفاع عن البلاد وإنهاء النظام" (عمارة، ٢٠٢٣، ٢٥٤).

وتوالى انتشار عدوى الانقلابات العسكرية في عام ٢٠٢٤، إذ حدثت محاولات انقلابية في دول أفريقية عدة، ولكن تم إفشالها، ولا سيما في الكونغو الديمقراطية وبروكينا فاسو، كما حدثت احتجاجات واضطرابات عنيفة في نيجيريا؛ نتيجة للأزمة المعاشية والاقتصادية التي تجتاح البلاد (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٥، ١٣٤).

وفي عام ٢٠٢٥ وقعت موجة جديدة من الانقلابات العسكرية في أفريقيا، أظهرت استمرار فشل السلطات الحاكمة في حل المسائل السياسية، والأمنية، والاقتصادية المعقدة، إذ أعادت غينيا بيساو انتاج منهج "انقلابات الصناديق"، وذلك في تشرين الثاني ٢٠٢٥، حينما ولد انفجار النزاع الانتخابي فراغاً دستورياً، أستثمره الجيش للقيام بانقلاب استباقي أسقط الرئيس "أمبالو"، ثم حدثت محاولة انقلابية أخرى في بنين، في كانون الأول ٢٠٢٥، والتي أتت كتجسيد لتوسع الضعف الأمني من الساحل الأفريقي نحو دول كانت تصنف كمستقرة نسبياً (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٦، ١٢٩).

### ثانياً: أسباب الانقلابات العسكرية في وسط وغرب أفريقيا

تعرضت المستعمرات الفرنسية السابقة في وسط وغرب أفريقيا لصيغ مستمرة من انعدام الاستقرار السياسي، اتسم بانقلابات عسكرية متتالية، وكان آخرها الموجة التي وقعت منذ عام ٢٠٢٠. وقد تركت الرابطة التاريخية ما بين فرنسا ومناطقها الاستعمارية الأفريقية السابقة، تأثيراً مستمراً على الواقع السياسي. ويرجع عدم الاستقرار في هذه الدول، إلى تفاعلات معقدة تبرز ما بين عوامل اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، إذ أدى كل من التاريخ الاستعماري، ونوع الانظمة السياسية ما بعد الاستقلال، والهياكل الاقتصادية، أدواراً مهمة في تكوين العراقيل التي تواجهها هذه البلدان، وهنا يلاحظ الإرث الاستعماري الذي

أنشأ الحدود الاصطناعية، التي رسمتها الأطراف الاستعمارية بما فيها فرنسا، دون أن تراعي الاعتبارات الثقافية، أو العرقية، أو اللغوية، وهذا تسبب بنشوء دول ذات تنوع سكاني، كما ظهرت أنظمة اقتصادية استغلالية كرسستها القوى الاستعمارية السابقة، ولا سيما فرنسا، بصورة أثرت على الهياكل الاقتصادية للدول المستعمرة وادخلتها في حلقة التبعية، التي تجسدت في روابط اقتصادية استندت على تصدير موارد محددة، بما جعل تلك البلدان رهينة لتقلبات الأسواق العالمية، وزاد من قيد استقلالها ارتباط عملتها بالعملة الفرنسية، وتزامن ذلك مع واقع سياسي أّسم بالاستبدادية وتهميش للمعارضة (Chitondo & Chanda, 2023, 11-15).

وتعاني بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية من أزمت متزايدة أهمها: انعدام للشفافية والمساءلة في الحكم، ورداءة الإدارة الاقتصادية، وانتشار الفساد، وتوسع للفقر، فضلاً عن الصراعات القبلية والعرقية، والتشطي الداخلي للأنظمة السياسية، كما تتعدم القيادة الفعالة في هذه الدول، وانعدام الانتخابات الحرة والنزيهة، مما ينمي مشاعر الغضب والاحباطات الاجتماعية نتيجة قلة التنمية، وقلة الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، وسوء الأوضاع نتيجة انعدام الأمن، والذي يتوضح في أفعال المجاميع المسلحة التي تزداد قوتها، مع صعود للمتطرفين العنيفين في المنطقة (Brako, I., Botchway, T. P., & Aidoo, 2025, 97).

ووقعت الانقلابات في بعض دول وسط وغرب أفريقيا نتيجة للعبء الفرنسي فيها، ولا سيما تزايد الفقر، الذي تعانيه المستعمرات الناطقة بالفرنسية، وهو مرتبط بصورة مباشرة بطبيعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذي فرضته فرنسا بعد نهاية الاستعمار؛ لإبقاء سيطرتها في إمبراطوريتها الأفريقية السابقة، إذ بينما يقاسي سكان هذه المناطق تحت الفقر، تم تسخير مواردهم القومية لتطويع أحوال المواطنين الفرنسيين (Simura, 2024, 5).

وظلت القواعد العسكرية والقوات الفرنسية متمركزة في دول وسط وغرب أفريقيا؛ لحماية الروابط السياسية والاقتصادية، وكثيراً ما تضمن ذلك تدخلاً لدعم الأنظمة الصديقة، وقمع التمردات، وحماية المصالح التجارية الفرنسية، وقد واجهت هذه التدخلات التي عادةً ما تم تبريرها تحت ستار حفظ السلام أو مكافحة الإرهاب، العديد من الانتقادات؛ بسبب مساهمتها في إدامة الهيمنة الفرنسية، وتقويض السيادة الأفريقية، والمساهمة في عدم الاستقرار في العديد من المناطق (Thelma, & et al., 2024, 2063-2064).

كما أن فرنسا فشلت في موضوع القضاء على الارهاب لاسيما في غرب أفريقيا، التي وقعت فيها انقلابات عسكرية في "مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر"، واستند التدخل الفرنسي بذريعة دحر الارهاب؛ في

حين اكتسحت الجماعات المتطرفة مناطق واسعة من هذه الدول (كامل وإسماعيل، ٢٠٢٤، ٢٦٨). وبالرغم من قيام فرنسا بعملية أمنية أطلق عليها: "سيرفال" والتي بدأت في مالي في كانون الثاني ٢٠١٣، وتم إعادة تسميتها الى عملية "برخان" في عام ٢٠١٤، وقد حظيت في البداية ترحيباً كبيراً من المالين، حينما أدت لتحرير شمال الدولة، والذي كان قابلاً تحت سيطرة التنظيمات الجهادية. لكن تفاقمت الأزمة بشكل كبير في الأعوام التالية، وبالنسبة لتوسعت إلى وسط مالي في عام ٢٠١٤، ومن ثم وصلت بنهاية العام ٢٠١٧ إلى الدول المجاورة بوركينا فاسو والنيجر (Haidara, 2023,1). وقد كان العنف قد اتسع في المنطقة، على الرغم من التواجد المكثف للقوات الأمنية تحت القيادة الفرنسية بعد عمليات "سيرفال" و"برخان"، إذ احتلت في عام ٢٠٢٣ كلاً من مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو المقدمة في مؤشر الإرهاب العالمي. وبين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ تزايدت أعداد الضحايا؛ بسبب العمليات التي أدتها المجاميع الإسلامية المتطرفة، بينما فر ملايين المواطنين من مناطق الصراعات وفقاً لبيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤ (Lommel, 2024, 2).

ويمكن ارجاع الفشل الاستراتيجي لفرنسا في غرب أفريقيا؛ لحصر اهتمامها على المجال الأمني، على حساب المجال التنموي في دول عدة، إذ يعد ذلك من المبادئ الرئيسة للتخطيط لأي عمل عسكري، وهو ما أدى لإثارة الاستياء الشعبي في هذه المنطقة، ومعارضتهم للنفوذ الفرنسي، وتحملهم إياه كامل المسؤولية عن المشاكل التي تعاني منها المنطقة (حسانين، ٢٠٢٤، ٩).

وبحسب الارقام يلاحظ أن منطقة الساحل والصحراء كانت قد حدث فيها قرابة ٤٠ تدخلاً عسكرياً فرنسياً منذ عام ١٩٦٠ وكان آخرهما عمليتا "سرفال" بمالي في كانون الأول ٢٠١٣، وعملية "برخان" لمحاربة للقضاء على التمرد في الساحل في عام ٢٠١٤. ولكن هذه العمليات الأمنية الفرنسية جاءت بنتائج عكسية، فعوضاً من تعزيز علاقات فرنسا مع دول المنطقة، أدت لزرع بذور الشك، والتمرد بين مواطني هذه الدول (أبكر، ٢٠٢٤، ٣٤).

وقد أدت سياسة فرنسا في مستعمراتها السابقة المعتمدة على التحكم والهيمنة، لنتائج عكسية تماماً؛ إذ ثبتت لدى سكان هذه البلدان القناعة التامة بأن فرنسا تساند الحكام المستبدين الفاسدين والعاجزين عن تبديل واقع الشعوب، ما داموا أوفياء للنظام القائم على التبعية الذي يصب في المصلحة الفرنسية، ومركزه سحب الموارد الطبيعية من تلك الدول بدون عوائد اقتصادية تكفي لمنح الرفاه لشعوب القارة (مركز أسباب، ٢٠٢٣، ٤).

ويذكر التاريخ الفرنسي، ولا سيما في العقدين المنصرمين، بظهور لغة ذات طبيعة استعلائية في حالات عدة، من ضمنها تصريحاً للرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي": "إن الإنسان الأفريقي لم يدخل التاريخ بعد كما يجب". في حين أن النهج نفسه كان قد سار عليه "ماكرون"؛ إذ في تشرين الثاني

٢٠١٩، بعد مصرع ١٣ جندياً فرنسياً، قام بمطالبة زعماء بلدان غرب أفريقيا بضرورة المجيء فوراً إلى باريس لعقد قمة طارئة، الأمر الذي نظر إليه زعماء البلدان، ولا سيما مالي والنيجر بـ "غطسة استعمارية". وأدت هذه النظرة الاستعمارية لإشعال مشاعر الحقد تجاه فرنسا، وهو ما عكسته بيانات قادة الانقلابات في مال والنيجر (محمود، ٢٠٢٤، ١٥).

ولا يمكن إهمال تأثير العوامل الخارجية في إنضاج الانقلابات العسكرية التي وقعت في أفريقيا، إذ منذ مطلع الألفية الثالثة، أصبح هناك مؤخراً ما يطلق عليه بـ "التدافع الجديد تجاه أفريقيا"، وهو في الحقيقة تحسين لمسمى الاستعمار الجديد لأفريقيا، وهو منافسة على مقدرات وثروات أفريقيا. ويعد تشابك مصالح القوى الكبرى من العوامل الرئيسة التي تحرك الانقلابات العسكرية في دول محددة، وهو ما يشبه الحرب الباردة في أسلوب توجيه الصراع الخفي الذي يدور بين القوى الغربية التقليدية والقوى المنافسة لها (عبيد، ٢٠٢٥، ٦٥١). وتتجسد القوى الدولية المتنافسة في الأطراف الغربية وفي طلبعتها دول الاتحاد الأوروبي وأولها فرنسا داخل مستعمراتها السابقة، فضلاً عن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ومؤخراً تركيا وإسرائيل، أما في الجانب الآخر كلاً من روسيا والصين (عبد الرضا، ٢٠٢٥، ٣٩).

وكان التنافس على المصالح في أفريقيا قد ارتبط بشكل رئيس بالصراع الأمريكي - الفرنسي، لكن الصين في الأعوام الأخيرة كانت قد دخلت كفاعل جديد وقوي، واضحت منافساً وشريكاً لكل من فرنسا والولايات المتحدة في القارة الأفريقية؛ نتيجة لما تحوزه من قدرة اقتصادية عظيمة جعلت منها تؤدي دوراً فاعلاً ومقتدراً. كما أن سخط الأفارقة من جراء سياسة وصراع الأمريكان والفرنسيين، دفع الوجود الصيني بقوة في الساحة الأفريقية، لا سيما حينما وجدوا فيها ما يحقق آمالهم مثل: عدم التدخل في الأمور المحلية، وعدم ربط الاستثمار بقيود مسبقة، وعدم صهر الهوية الأفريقية بأيديولوجيات فكرية أو ثقافية كالفرنسة والأمركة (حداد، ٢٠١٤، ١٤).

وقد تزايد النفوذ الروسي في وسط أفريقيا وبمنطقة الساحل بمواجهة النفوذ الفرنسي، لأن روسيا تحوز على مساندة دول أفريقية عدة، ليس لكونها كانت قد دعمت عسكرياً عدد من حركات التحرر الأفريقي في حقبة الاستعمار؛ بل لكونها قد أضحت في الأعوام الأخيرة كجهة تلجأ لها البلدان الأفريقية لحل مشاكلها الأمنية. كما انطلقت روسيا في إنفاذ استراتيجيتها المرتكزة على كسب معركة الرأي العام، عن طريق تأجيج المشاعر المناهضة للاستعمار والغرب بصورة عامة (ولد الأمير، ٢٠٢٣، ٩٢-٩٣).

المحور الثالث: تداعيات الانقلابات العسكرية في وسط وغرب أفريقيا على النفوذ الفرنسي

يهتم هذا المحور بدراسة وكشف تأثير الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، على النفوذ الفرنسي، من النواحي السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، في هذه الدول التي كانت مستعمرات لفرنسا، وتربطها بها علاقات وطيدة فترسخ فيها النفوذ الفرنسي منذ عقود، وللوقوف على تداعيات هذه الانقلابات على النفوذ الفرنسي، تم تقسيم هذا المحور على النحو الآتي:

### أولاً: التداعيات السياسية

وقعت في بعض دول وسط وغرب أفريقيا الكثير من الانقلابات العسكرية، وانعدام الاستقرار السياسي، منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية، وأحدثها كان منذ عام ٢٠٢٠، واتصفت الانقلابات الأخيرة بالبعوض من الاختلافات مقارنةً بما سبقها، وأبرزها توحيد معارض لفرنسا، إذ أن كفاح الانقلابات الرفض للنفوذ الفرنسي قد أعطى علامات الصحة ضد الاستعمار، ليس فقط بين القوات التي عزلت الرؤساء الموالين لفرنسا؛ بل كذلك بين الجماهير التي حفزت على قطع العلاقات، ودعمت لأعمال العسكرية، وأسست هذه الانقلابات على التنديد بالهياكل والمؤسسات، وجميع رموز الهيمنة الفرنسية بعد الاستعمار. كما أصبحت تشكل تحدياً للقادة الذين كانت تربطهم علاقات حسنة بالغرب، وبالذات فرنسا، وأظهرت اتجاهاً نحو إنهاء العلاقة بالنفوذ الفرنسي، وتوجهاً للدول نحو رسم خطها خارج نطاق النفوذ الاستعماري المقبول (1, Simura, 2024). وتعد الشعوبية أحد الاتجاهات المتكررة التي نتجت عن الانقلابات، حيث تبني الحكام الناشئون موقفاً وطنياً، ووضعوا أنفسهم في موقف المدافعين عن المصالح الوطنية، وحازوا على مساندة المواطنين، في الموقف المعادي لفرنسا (58, Anani, 2023).

وعملت هذه الانقلابات على تأجيج مشاعر النقمة والكرهية لدى الجماهير الأفريقية تجاه الوجود الفرنسي، التي هي بالأصل ساخطة على هذا الوجود، وهذا ما يظهر جلياً في الاحتجاجات والمظاهرات الداعمة للمجالس العسكرية، وقد أنسجم رد فعل هذه المجالس مع الجماهير، حينما قامت بإبعاد السفراء الفرنسيين وبعثاتهم الدبلوماسية من دولهم (كامل، ٢٠٢٤، ٢٥٦).

لقد صار وضع فرنسا في أفريقيا دفاعياً، وذلك بمساعها الدفاع عن مناطق تواجدتها القديمة هناك، لا سيما مع الموجات الجماهيرية الناقمة على النفوذ الفرنسي، إذ وقعت في بعض الدول مظاهرات ضد هذا النفوذ، مع رفع الجماهير لشعارات تطالب بموجها بخروج فرنسا من بلدانهم، فضلاً عن تمزيق الاعلام الفرنسية، مع رفع أعلام دول أخرى كروسيا (عماد، ٢٠٢٤، ١٧٤).

وأسفرت تغيرات الانظمة السياسية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا إلى مجيء حكومات أكثر حزمًا إلى السلطة ولم تعد ترغب في استمرار الشراكات "القديمة". وعوضاً عن ذلك، قامت بالبحث عن شركاء دوليين جدد، راغبين بملء الفراغ. وبالابتعاد عن فرنسا والغرب عموماً، وتتنظر المجالس العسكرية التي احكمت قبضتها على الحكم في تشاد، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، في روسيا شريكاً أمنياً رئيساً؛

وذلك لأسباب عدة: أولها: أن روسيا أتت بلا عبء استعماري في أفريقيا، وهو ما سمح لها بمساندة المظالم الأفريقية ضد القوى الاستعمارية السابقة، ومنح التهم لها. فضلاً عن أن المساعدات الأمنية التي تمنحها روسيا تكون دون التدخل في السياسة أو الأمور المحلية، ولا تعتمد قيم محددة (Meyer & et. al., 2025, 7).

نتيجة للانقلابات العسكرية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية منذ عام ٢٠٢٠، أعيد تكوين الوضع السياسي، بما أدى لبروز حركات كارهة لفرنسا. وينظر للأنظمة العسكرية في دول مثل: "مالي وبوركينا فاسو والنيجر، على الانطلاقة نحو خطوة الانفصال عن الطرف الاستعماري السابق "فرنسا"، كما تطورت هذه الانقلابات إلى ديناميكيات جيوسياسية تتسم بالتعقيد وذات انعكاسات بعيدة المدى، حيث أصبحت المستعمرات الفرنسية السابقة واقعة تحت الحكم العسكري، وبهذا فهي فاجأت العالم، وأعلن عدة دول منها انسحابها العاجل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، وذلك في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٢٤، إذ يتهمون الأخيرة بأنه يتم تحريكها من فرنسا، علاوةً على فشلها في تقديم العون لهم ضد التنظيمات المسلحة النشطة منذ عام ٢٠١٢، وهو ما أدى لمصرع الآلاف وتهجير الملايين (Janeva, 2023, 91).

وعلى الصعيد الدبلوماسي وصلت التناقضات بين مالي وفرنسا أوجها في كانون الثاني ٢٠٢٢، حينما طردت مالي السفير الفرنسي، بعد أن قامت فرنسا بالتشكيك، في شرعية المجلس العسكري الحاكم في مالي (Caruso & Lenzi, 2023, 18).

أما في النيجر، بينما كانت تحركات المجلس العسكري الحاكم تتمحور حول إلغاء العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وقد احتل ذلك مركز الصدارة في المناقشات الدولية، بشأن عودة الانقلابات العسكرية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ نتيجة لفقدان الأمن، والركود الاقتصادي، ووجود عداء كبير تجاه كل من القوات والقواعد الأجنبية في الدولة (Adams & et.al, 2025, 298).

وعقب الانقلاب في النيجر تم في الحال إرسال وفد من المجلس العسكري إلى مالي ليلتقي بالرئيس الانتقالي "أسمي غويت، وبعد ذلك، توضح أن المجلس العسكري النيجري، يعد الحالة المالية نجاحاً يفترض تكراره بأي ثمن كان، والذي أشتتل على: إلغاء اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا، وإبعاد للسفير الفرنسي، ومنع محطات فرنسا التلفزيونية، وتصوير فرنسا على أنها راعية للمجاميع المتطرفة، وكل الإجراءات التي نفذتها المنظمات الإقليمية مثل: "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" كرد على الانقلابات، قدمت للجماهير بصفتها مكائد فرنسية، كما تم تقوية العلاقة مع روسيا. وأتمت النيجر في

غضون ثلاثة أشهر فقط العملية التي كانت مالي قد استغرقت فيها ما يقارب العامين، وسارت بروكينا فاسو على المسار ذاته (Haidara, 2023, 98).

كما شرعت كلاً من مالي وبوركينا فاسو بتعديل لدستوريهما في تموز وكانون الأول ٢٠٢٣، على التوالي، وعملتا على تحويل الفرنسية من لغة رسمية إلى "لغة عمل"، بعد أن كانت اللغة الرسمية للمستعمرات الفرنسية السابقة في وسط وغرب أفريقيا، وجعلت الدولتان لغتيهما الأصليتين كلغتين رسميتين، بما يوضح بواذر عملية على السير قدماً باتجاه إنهاء الاستعمار (Simura, 2024, 7).

وتميزت حكومة "ابراهيم تراوري" الانقلابية في بوركينا فاسو بسياسة خارجية تتمثل بالابتعاد عن فرنسا، كما أن انتقاد النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا، قد تصاعد بصورة ملحوظة عقب الانقلابات (Engles, 2025, 17).

وفي الجانب السياسي، فقدت فرنسا الصوت الأفريقي في الهياكل الدولية، وبشكل خاص في الأمم المتحدة، إذ كان صوت هذه الدول يتماشى مع توجه الصوت الفرنسي (كامل، ٢٠٢٤، ٢٥٦). وشكلت المجالس العسكرية الجديدة في الساحل وغرب أفريقيا، تغييراً أساسياً في سياسة أفريقيا بعد الاستقلال، وأكثر علامة واضحة على ذلك يتمثل بخسارة فرنسا لنفوذها في هذه المنطقة، وهو ما يعد فشلاً واسعاً وموت لرابطة "فرانس أفريك"، ويرتبط ذلك أن المجالس العسكرية الحاكمة، وقطاعات كبيرة من الجماهير، تظهر رغبتها بتوجيه العلاقات نحو روسيا بدلاً من الدول الغربية (حسن، ٢٠٢٤، ١٤)، ولاسيما في ما يتعلق بمحاربة الارهاب، والسير على خطى النظام العسكري في مالي، الذي يقوم بنشر دعايات عدة في المنطقة، تقيد بتحسين نشاطات محاربة الارهاب عقب تعاونه مع روسيا (جبير، ٢٠٢٢، ٥-٦). لم تعد فرنسا حالياً مالكة لحساسية الشعور المتقدم للتغييرات التي حدثت على الواقع في غرب أفريقيا، ولم تعد قادرة على السيطرة على القادمين الجدد كما كان يحدث سابقاً، كما أنها خسرت الكثير من أخلاقها السياسية ومصادقيتها في التعامل مع الوقائع في أفريقيا، وجاء هذا التناقض في وقت وصلت فيه أطراف جديدة للمنطقة، وصاروا أكثر قدرة على التأثير في المشاهد السياسية والأمنية والاقتصادية (علي، ٢٠٢١، ٧).

### ثانياً: التداعيات العسكرية

أدرك الانقلابيون أن إثارة خطابات معادية لفرنسا تعد كافية لكسب المساندة الشعبية، وحالما استلامت الحكم، اتخذت المجالس العسكرية الانقلابية قرارات متوافقة مع هذا الاتجاه، عندما قامت بإلغاء اتفاقيات التعاون العسكري، وطالبت بإجلاء القوات الفرنسية (Haidara, 2023, 2). إذ تم في أيار ٢٠٢٢، إنهاء اتفاقية الدفاع بين مالي وفرنسا، وذلك بالاستناد لطلب الحكومة الانقلابية المالية، فضلاً عن مطالبتها بإنهاء عملية "برخان"، خليفة "سيرفال". كما قررت الحكومة المالية

الانسحاب من مجموعة "إيكواس" وقواتها المشتركة. وشرع العسكريون الفرنسيون في عملية "برخان"، بمغادرة مالي انطلاقاً من حزيران ٢٠٢٢، بموجب طلب السلطة الانتقالية في مالي (Kante & et.al., 20248-). (9)

وعقب انقلاب آب ٢٠٢٠ في مالي، أعربت فرنسا عن تخوفها من التعاون العسكري الصريح، ما بين المجلس العسكري الحاكم هناك وأفراد "فاغنر". وفي الوقت نفسه وظفت فرنسا التوتر القائم بين الحكومة الفرنسية والمجلس العسكري المالي؛ لتعزيز وجودها، وملء الفراغ الناتج من انسحاب القوات الأوروبية تحت ضغط الحكومة المالية (السعيد، ٢٠٢٤، ١٤٥).

وتصاعد قلق فرنسا من جراء انسحابها العسكري من مالي، عندما أعلن الرئيس "إيمانويل ماكرون" في حزيران ٢٠٢١، عن الانسحاب الواضح للقوات الفرنسية في حزيران، جاء ذلك عقب فترة قصيرة من انقلاب مالي الثاني. فيما كان الجنرال الفرنسي "لوران ميشون" قائد المهمة الفرنسية في منطقة الساحل، قد أشار: "كنا نحو ٥٠٠٠ جندي في منطقة الساحل الأفريقي في صيف ٢٠٢١، لكننا سنكون حوالي ٣٠٠٠ في صيف ٢٠٢٢، ومن المتوقع حدوث المزيد من التخفيضات (حكمت، ٢٠٢٤، ١٩٧).

أما تشاد التي تعد أحد حصون النفوذ الفرنسي في أفريقيا، كانت قد وقعت فيها تظاهرات طالبت بجلاء القوات الفرنسية من القواعد الموجودة فيها في هذه الدولة، إذ كانت فرنسا تشكل الداعم الأول للنظام التشادي السابق برئاسة "أدريس ديبي"، والحالي برئاسة "ديبي" الأبن، والمثير للانتباه رفع العلم الروسي من قبل المئات من المتظاهرين في تلك التظاهرات. كما تحتفظ روسيا بعلاقة تاريخية تربطها بالمعارضة التشادية، وامتدت تلك العلاقة بتكوين بتحالفات مع بعض أطراف المعارضة الفاعلة مثل: "جبهة الوفاق والتغيير" "فاكت"، التي تسببت بمقتل "أدريس ديبي"، كما كانت قد تلقت تدريباً عسكرياً من عناصر "فاغنر" (مركز رة للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، ١٠).

وكانت بروكينا فاسو قد أفادت في ٢٨ شباط ٢٠٢٣، عن إلغاء اتفاق "المساعدة الفنية العسكرية" التي تربطها بفرنسا منذ عام ١٩٦١، لتبرهن على اتجاهها التصعيدي ضد التواجد الفرنسي على أرضها، وجاء ذلك القرار بعد قيامها بإلغاء العقد المبرم بين الدولتين في ٢٠١٨، المتعلق بتنظيم قوة "سايبير" الفرنسية المتواجدة منذ عام ٢٠٠٩، شمال شرق العاصمة "واغادوغو" (بوشيخي، ٢٠٢٣، ٣٢٢).

ووفقاً لذلك، شرعت فرنسا بسحب قواتها العسكرية من بروكينا فاسو بين عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، في ظل تأزم دبلوماسي متعلق بصورة جزئية بالتدخل الفرنسي في منطقة الساحل. ومن ثم قامت فرنسا بنقل قواتها باتجاه النيجر بشكل استراتيجي. فيما كان الرئيس "ماكرون" قد صرح في شباط ٢٠٢٣، عن استراتيجية

فرنسية جديدة حيال أفريقيا تركز على خطط لتخفيض التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا (كامل، ٢٠٢٤، ٢٧٣).

ومنذ وقوع الانقلاب الذي قاده "إبراهيم تراوري" في أيلول ٢٠٢٢، وعلى أساسه الغى اتفاقية عسكرية مع فرنسا، وأجلت بموجبه قواتها العاملة في بوركينا فاسو، ومع ذلك الانسحاب، اتجهت بوركينا فاسو صوب روسيا، وكان "تراوري" قد أعرب في مناسبات عدة أنه يعد روسيا شريكاً حقيقياً لوطنه (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٦، ١٣٥).

أما النيجر فقد فسخت في ٤ كانون الأول ٢٠٢٣، اتفاقية للشراكة الامنية والدفاعية مع فرنسا، وقامت بالسير على خطى مالي وبوركينا فاسو، نوعت شراكاتها أيضاً. وانطلق المجلس الوطني في النيجر بعملية إعادة تقييم لكل الشراكات الاستراتيجية للدولة، بما يشمل إنهاء التعاون مع فرنسا (Kante, 2024, 9-10). واقدمت فرنسا لاحقاً بتعليق كل مساعداتها التنموية، ودعم الموازنة لكلاً من النيجر وبوركينا فاسو، والأمر ذاته تجاه مالي في تشرين الثاني ٢٠٢٢ (Engles, 2025, 18).

واستفادت روسيا من الاخطاء التي وقعت بها السياسة الغربية، وتساعد مشاعر الكره لأوروبا، والاحفاق الطويل الأجل في حل المسببات الرئيسة، والتصدي للعنف المتفاح في منطقة الساحل، إذ حققت تقدماً ونجاحاً كبيراً في المنطقة، ضمن نطاق مساعيها لإفشال الجهود الغربية لعزلها ولا سيما بعد غزوها لأوكرانيا، بل احتلت مكان الجيش الفرنسي في دول عدة (عماد، ٢٠٢٤، ١٧٦).

وهكذا فإن مساعي فرنسا الأمنية في المنطقة كانت قد تلاشت، حينما تسببت عاصفة الانقلابات العسكرية في أفريقيا في تسلم المجالس العسكرية للحكم. وتم إلغاء التعاون العسكري مع فرنسا، كما طلبت هذه المجالس وبصورة صريحة من القوات الفرنسية الخروج، بعد أن اضحى غير مرغوب بها، عقب أخفاق عملياتها العسكرية (Lommel, 2024, 2).

### ثالثاً: التداعيات الاقتصادية

اصبح هناك مقاومة واضحة تجاه النفوذ الفرنسي في البلدان الافريقية التي حدثت فيها الانقلابات، إذ أخذت تؤكد بشكل مرتفع على سيادتها، كما سعت لإعادة تعريف روابطها بفرنسا، وظهر ذلك التحول في الجهود التي بذلت لاستعادة قدر أكبر من السيطرة على السياسات الاقتصادية، ولا سيما إعادة النظر في "الفرنك الأفريقي"، وتأثيراته على الاستقلال الاقتصادي (Nweke, & Enwere, 2025, 32).

وعقب ابعاد القوات الفرنسية من أراضيها، وإلغاء العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في بعض الحالات، كونت الدول الثلاث "مالي وبوركينا فاسو والنيجر" تحالف دول الساحل، ويشكل إتفاقاً دفاعياً مشتركاً وإطاراً للتكامل الاقتصادي والنقدي، من شأنه أن يؤدي لاتحاد كونفدرالي مستقبلي، والخروج من "الفرنك الأفريقي"، فضلاً عن ذلك فقد قامت هذه الدول بالتدبير بالاتفاقيات المالية مع فرنسا، كما أعادت

التباحث بخصوص العقود الخاصة بالتعدين فيها، أو قامت بإلغاء منح التشغيل للبعض من الشركات الفرنسية، كما هو الحال لشركة "Orano Areva"، التي تسيطر عليها بالأكثرية الدولة الفرنسية، وقد عملت لأكثر من ٥٠ عاماً على استغلال اليورانيوم في النيجر (Sylla, 2024, 478).

وفي شأن العملة الإقليمية التي لطالما ينظر لها على أنها رمزاً كبيراً لهيمنة فرنسا ما بعد الاستعمار، أشار "إبراهيم تراوري" زعيم الانقلاب في بوركينا فاسو: "إن رابطة دول الساحل التي تضم "بوركينا فاسو والنيجر ومالي" بصدد الانفكاك عن العملة الفرنسية، وكل الروابط التي تبقي هذه البلدان في وضع العبودية". كما كرر ذلك أيضاً قائد النيجر "عبد الرحمن تشياني" الذي أعلن: "بأن العملة هي إشارة للسيادة ودول الساحل مندمجة في التحركات لاستعادة جميع سيادتها، ولم يعد من المعقول بأن تشكل دولنا البقرة الحلوب لفرنسا". وبالإمكان عد انطلاق عملية تحول العملة، على أنها خطوة نحو إزاحة سيطرة فرنسا الاستعمارية (Simura, 2024, 8).

أما في مالي فقد كانت الحكومة الانتقالية قد أطلقت قانوناً جديداً للتعدين، ممكن ان يرفع بدوره من نصيب الدولة في مشاريع التعدين كافة من ٢٠٪ إلى ٣٥٪، ولتدعيم المعالجة المحلية تم منع تصدير الليثيوم، فضلاً عن ذلك فقد كشف المجلس العسكري النيجري عن خطط لإيقاف صادرات اليورانيوم، الأمر الذي يهدد بصورة خاصة الشركة الفرنسية "أورانو"، التي تقوم باستخراج اليورانيوم من النيجر منذ زمن طويل لحساب محطات الطاقة النووية الفرنسية (Nweke, & Enwere, 2025, 31).

كما تعمل شركات فرنسية في الجابون في مجالات النفط، والغاز، علاوةً على العمل في مجالات التعدين والزراعة والسياحة، وكانت مجموعة التعدين الفرنسية "غيراميت"، قد أشارت إلى إيقاف نشاطاتها مؤقتاً في هذه الدولة لدواعي أمنية (مركز أسباب، ٢٠٢٣، ٢).

يبدو أن فرنسا تواجه أزمة في علاقاتها مع دول المنطقة، فهي على مشارف اتمام جلاء قواتها من النيجر، بعد أن أجلتهم سابقاً من مالي وبوركينا فاسو، ويشكل ذلك ضربة قاصمة للنفوذ الفرنسي في أفريقيا، ويحمل معه خسارات اقتصادية واسعة، منها الوصول للموارد الاستراتيجية الخام، مثل اليورانيوم وغيره من المعادن ذات القيمة الاستراتيجية، ومن الممكن أن تواجه الشركات الفرنسية عقبات مستقبلية نتيجة ميول السلطات المناوئة لفرنسا في بعض هذه الدول، و نتيجة التنافس من طرف الشركات الصينية، التي ترسخ تواجدتها بقوة في نطاق سياسة الصين لتوسيع نفوذها في أفريقيا، علاوةً على التواجد الأمريكي والبريطاني، الذين يعرضون خيارات أفضل من النواحي الاقتصادية والأمنية (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٥، ١٣٩).

وثمة إدراك فرنسي لخطورة الجهود الروسية للاستئثار بثروات وموارد المنطقة، والسير نحو إقامة شركات تجارية واقتصادية معها؛ لغرض زيادة الفرص الاقتصادية التي تنعكس في توسعة للاستثمارات الروسية في المنطقة، وبشكل خاص مشاريع الطاقة، والطاقة النووية، حيث تنتشر بعض الشركات أمثال: Nord gold وRosatom"، في مجالات الموارد المعدنية، والنفط، والغاز، والطاقة النووية، بصفتها موضع للنفوذ الاقتصادي الروسي (علي، ٢٠٢٣، ١٣).

#### المحور الرابع: المشاهد المستقبلية للنفوذ الفرنسي في وسط وغرب افريقيا بعد عام ٢٠٢٠

بعد أن تم استعراض الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، وأسبابها، وتأثيرها على النفوذ الفرنسي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولهذا وفقاً للمعطيات المتوفرة للعلاقة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، بالإمكان تحديد ثلاثة مشاهد مستقبلية لما سيؤول إليه نفوذها في هذه المنطقة، ووفق الآتي:

#### المشهد الأول: استمرارية التراجع

يستند هذا المشهد على تراجع تدريجي ومستمر للنفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا حتى ينتهي به المطاف إلى الاضمحلال، وذلك بناءً على المعطيات التي نتجت عن موجة الانقلابات العسكرية الأخيرة في أفريقيا إلى تراجع كبير النفوذ الفرنسي، في مشهد يشكل تحولاً كبيراً في المشهد الجيوسياسي للمنطقة بأكملها. حينما أتت حكومات ذات توجهات معادية لفرنسا من جهة، وترغب بفك الارتباط بها، ولهذا اجبرت على سحب قواتها العسكرية بشكل تدريجي. كما أن الهيمنة الاقتصادية، والثقافية الفرنسية في أفريقيا أضحت تواجه تحديات متزايدة، من المجالس الانقلابية الحاكمة، والمنافسة الشرسة من قوى عالمية جديدة دخلت للميدان الأفريقي مثل الصين وروسيا.

فالنفوذ الفرنسي العسكري تراجع كثيراً في وسط وغرب أفريقيا ومرشح للاستمرار في التراجع أكثر؛ فبعد أن كان لفرنسا دوراً رئيساً في العمليات الأمنية، ومكافحة الإرهاب، أبعدت وأجبرت على جلاء قواتها العسكرية من الدول التي وقعت فيها الانقلابات. وهذا الانسحاب العسكري والتراجع في الدور، تسبب بفراغ أمني سارعت قوى أخرى لملئه مثل روسيا، التي دخلت بقوة إلى أفريقيا بواسطة شركاتها الأمنية ومنها "فاغنر". وبهذا أصبحت المستقبل الجيوسياسي الأكبر من تراجع النفوذ الفرنسي، ومستغلة المشاعر المعادية لهذا النفوذ في المنطقة، وثمة احتمالاً كبيراً بأن توسع روسيا دورها الأمني، بالاستفادة من الجلاء الفرنسي. أما على الصعيد الاقتصادي والمالي، فيلاحظ أنه بالرغم من بقاء الدول التي وقعت فيها انقلابات عسكرية في وسط وغرب أفريقيا، في التعامل بعملة "الفرنك الأفريقي" والمرتبطة بالعملة الفرنسية، لكن هذه

العملة تواجه محاولات كبيرة من جانب المجالس العسكرية لفك الارتباط بها، وهو ما يهدد فرنسا بفقدان سيطرتها المالية في هذه الدول، واحتمال تحول الأخيرة نحو بدائل لعملات مالية تكون مسنودة من أطراف منافسة لفرنسا، وبهذا ستخسر الأخيرة تدريجياً المزايا المالية التي تسيطر عليها في مستعمراتها السابقة. كما أن النفوذ الاقتصادي الفرنسي الذي يسيطر على الكثير من الموارد والمعادن في أفريقيا الناطقة بالفرنسية قد ضعف بصورة جلية؛ بسبب اجراءات وسياسات الحكومات الانقلابية، بما ينذر أيضاً بتراجع القوة الاقتصادية العالمية لفرنسا؛ بسبب فقدانها القاعدة الاقتصادية الأساسية التي تركز عليها، وهو ما يعني مزيداً من التراجع للنفوذ الفرنسي الاقتصادي والمالي في وسط وغرب أفريقيا مستقبلاً.

كما أن النفوذ الفرنسي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية مرشح للتراجع باستمرار؛ بسبب استلام السلطة من قبل جيل جديد من الزعماء الافارقة الذي جاؤوا بعد الانقلابات العسكرية، بما يحملونه من أفكار تحررية مناهضة لفرنسا ومعادية للاستعمار، فضلاً عن الدعم الذي يتلقونه من دول منافسة لفرنسا مثل روسيا والصين، واللذان تنشران دعايات معادية لفرنسا والغرب، وتعرض على أنها البديل الأفضل.

ونتيجة لهذا الواقع فإن النفوذ الفرنسي في بعض دول وسط وغرب أفريقيا سيستمر بالتراجع، مغيراً فرنسا من قوة مهيمنة إلى قوة اعتيادية، في ظل توجهات الدول الانقلابية بتتويع شراكاتها كما رأينا، وبذلك ستشهد المنطقة نظام تعدد الأقطاب، وتتغير نحو ساحة للصراع والتنافس، ما بين قوى عالمية تقليدية والصاعدة. لكن أبرز القيود التي تواجه هذا المشهد، هو أن لفرنسا تاريخ طويل ومرتسخ في منطقة وسط وغرب أفريقيا، وعلاقات سياسية قديمة، والخزين الكبير من المعلومات والخبرة في التعامل مع المنطقة، فضلاً عن النفوذ الاقتصادي والمالي، وبهذا باستطاعة فرنسا أن تؤثر على أوضاع هذه الدول باستخدام أوراقها التي تملكها، ومنها النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي، بما يؤثر على سياسات هذه الدول في الانفكاك من السيطرة الفرنسية بشكل كامل.

#### المشهد الثاني: إعادة التوضع النوعي

يرتكز هذا المشهد على قيام فرنسا بإعادة ترتيب نفوذها بالشراكة مع الدول الأفريقية وبالتنسيق معها، وذلك عقب سلسلة الانقلابات العسكرية التي جرت في بعض دول وسط وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، تدهور النفوذ الفرنسي بصورة كبيرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولذلك يستوجب على فرنسا تغيير نهجها وفق خطة استراتيجية يعاد توجيهها انتقائياً.

فكما هو معلوم أنه بعد وقوع الانقلابات العسكرية في دول وسط وغرب أفريقيا، أجبرت فرنسا على سحب قواتها، تحت ضغوطات من الحكومات الانقلابية المؤيدة جماهيرياً، وأدى ذلك لفرار أمني في المنطقة، فتوجهت الحكومات الانقلابية لشراكات جديدة لا سيما مع روسيا؛ للحصول على المساندة الأمنية. وازاء هذا الوضع ستشرع فرنسا في السير على نهج جديد يغير شكل وأدوات نفوذها، لتشمل استراتيجيتها التخلي عن أسلوب الوصي المسيطر على الدول الأفريقية، إلى شراكات تتصف بالتكافؤ بين الطرفين، بما يشمل التعاون الاقتصادي، والأمني بشكل انتقائي.

إذ في المجال العسكري ستتجه فرنسا نحو النفوذ غير المباشر، بعد تراجع الرضى الشعبي الأفريقي بشأن وجود قواتها العسكرية بشكل مباشر، إلى عقيدة عسكرية جديدة في التعامل مع مستعمراتها الأفريقية السابقة، مستندة على نهج لا يقوم على القواعد العسكرية الدائمة، وفق إعادة لهيكل الوجود العسكري الفرنسي بشكل كامل، فعوضاً من الاعتماد على القواعد العسكرية الدائمة والضخمة، التي تثير مشاعر شعوب المنطقة كونها إشارة للاحتلال، ستتجه فرنسا نحو أطر عمل جديدة كالشراكة في التدريب، والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي، ونشاطات الاستجابة السريعة.

وستعتمد فرنسا لاستخدام بعض الأدوات الاقتصادية للمحافظة على نفوذها في وسط وغرب أفريقيا، مثل مشاريع البنية التحتية، والدخول في استثمارات في الصناعات الرئيسة في هذه الدول بما يشمل: التعدين، والنفط والغاز، والمواد المهمة. كما ستحاول تعزيز عملة "الفرنك الأفريقي" المرتبط بها، لإبقاء نفوذها الاقتصادي، وتطويره بصورة أحدث، بحيث لا تثير المشاكل والخلافات مع حكومات هذه الدول وشعوبها.

وبهذا فإن استراتيجية فرنسا في إعادة التموضع ليس معناها الخروج الفرنسي بشكل كامل من منطقة وسط وغرب أفريقيا؛ بل ستحول فرنسا من طرف مهيم ومبريالي في المنطقة، إلى طرف يستند على التفاهم والتغلغل وفق ترتيب محسوب، فلا يزال لدى فرنسا نفوذاً اقتصادياً، وبعضاً من العلاقات الدبلوماسية، ولكنها فقدت الميزة الاحتكارية للعمليات الأمنية، والنفوذ السياسي المهيمن، ووفق النهج الجديد ستستند العلاقة بين الطرفين الفرنسي والأفريقي على المصالح المتبادلة والشراكات المتوازنة، وليست علاقة طرف وصي على آخر كما كانت سابقاً. وبهذا فإن هذه الانقلابات العسكرية قد سرعت بالنهاية الحتمية للسيطرة الفرنسية وأجبرها على إعادة ترتيب طبيعة تعاملها لتصبح شريك بدل مهيم.

ولذلك ووفقاً لهذا لمشهد سينقلص النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بصورة جلية من ناحية النطاق، لكنه سيصير أكثر مرونة من حيث الشكل، إذ لم تعد فرنسا كما كانت تتحكم بالسياسة النقدية

والاقتصادية لهذه الدول، كما لم تعد مهيمنة على أنشطة محاربة الإرهاب، وقع التمرد، أو اختيار من سيتولى السلطة، وعوضاً عن ذلك ستقدم خدمات نوعية متخصصة في مجالات محددة، وفق مبدأ احترام سيادة الدول الأفريقية، كما ستبقى المنافسة بينها وبين القوى الدولية الأخرى. ومن ثم فإن الانقلابات العسكرية عام ٢٠٢٠، لا تشكل موت للنموذج الفرنسي، بل نهاية الهيمنة الفرنسية، ونهاية التفرد، والمضي نحو الشراكة مع الدول الأفريقية. لكن أبرز القيود التي تحد من هذا المشهد هو احتمالية عدم رغبة الحكومات الانقلابية في التعامل مع فرنسا سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهذا يأتي من خلال الدعم الشعبي لسياسات وإجراءات هذه الحكومات، وهو ما يقيد عملية إعادة التوضع النوعي للنموذج الفرنسي في المنطقة.

### المشهد الثالث: التوجه نحو الشراكات الدولية المتعددة

يستند هذا المشهد على توجه فرنسا بإعادة ترتيب نفوذها في المنطقة وذلك وفق شراكات دولية متعددة الأطراف، فبعد قيامها بسحب قواتها من بعض دول وسط وغرب أفريقيا عقب الانقلابات العسكرية بعد عام ٢٠٢٠، التي بموجبها ألغيت اتفاقيات التعاون العسكري الفرنسي مع بعض الدول، أضحت النفوذ الفرنسي بوضعية تراجع كبير. ومع ذلك فبدلاً من الانسحاب الكامل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ربما تتجه فرنسا نحو إطار عمل دولي متعدد الجهات.

إذ بموجب ذلك لم تعد فرنسا متمسكة بالنهج الانفرادي القديم الذي ثبت عدم فائدته، بل ستتجه إلى إطار عمل جديد وفق تغييراً جذرياً، وسيتم التفاوض والتنسيق حوله مع كلاً من: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

إذ تشير التحولات على الجانب الأمني إلى أن فرنسا ستتجه لتكون ممولاً أساسياً، وليس زعيماً إقليمياً في أفريقيا، وذلك وبالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما يتم ترتيب التعاون والتنسيق بين الدعم الفرنسي في مجال الامدادات والمعلومات الاستخباراتية مع بعض الدول الأفريقية، وذلك يتم تحت قيادة أفريقية بصورة متناوبة، وهنا سيقصر عمل القوات الخاصة الفرنسية على تقديم المستشارين الفنيين، تحت إشراف القيادة الأفريقية، بشكل يعزز الشراكة بين الطرفين الفرنسي والأفريقي، وتحت إشراف منظمات حكومية دولية وإقليمية.

وثمة حديث في الفترة الأخيرة منذ عام ٢٠٢١، عن إنشاء وتطوير مركز عسكري دولي متعدد الأطراف، مخصص للاستجابات للأزمات، والتدخل العاجل، في غرب أفريقيا، ومقره في "أكرا" عاصمة غانا، وهو واقع خارج نطاق النفوذ الفرنسي التقليدي. ويضم المركز أعداد من الوحدات البريطانية والفرنسية والالمانية ضمن قوة الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن وحدات أمريكية وأفريقية. ويتطلب التدخل وفق آلية معينة

موافقة ثلثي أعضاء مجلس يشمل منظمة "إيكواس"، والاتحاد الأفريقي، وفرنسا. وهو ما يعني أن الأخيرة أصبحت تتجه نحو الشراكات الدولية في تعاملها الأمني مع دول أفريقيا، عقب التغييرات التي حدثت هناك. أما في المجال النقدي فربما يحصل تغيير في الموقف الفرنسي نحو الموافقة بشكل تدريجي على انتقال العملة الأفريقية، بحيث يتم استبدال الفرنك الأفريقي المرتبط "بالعملة الفرنسية" لدول أفريقيا الناطقة بالفرنسية، بعملة أفريقية إقليمية جديدة مشتركة، ويتم إدارتها بصورة مشتركة ما بين البنك المركزي لدول غرب أفريقيا وبنك فرنسا، وتدعم فرنسا عملية الانتقال هذه، لا سيما أنها ستكون خاضعة لإشراف صندوق النقد الدولي، بما يعني أن السياسة المالية الفرنسية في مستعمراتها الأفريقية السابقة، ستتجه نحو الشراكة مع الدول الأفريقية وفي الوقت نفسه تحت إشراف دولي.

وفي مجال التعدين، سيكون هناك تغيير في التعامل الفرنسي مع دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية طبقاً للواقع بعد الانقلابات، فبدلاً من أن يكون هناك شركات فرنسية تحتكر عقود التعدين، ستتعاون فرنسا مع شركات ومؤسسات أفريقية محلية؛ لإبرام اتفاقيات متعددة الأطراف. مثلاً ربما تقوم الشركات الفرنسية المختصة بالتكنولوجيا النووية بتقديم خدماتها في تخصيب اليورانيوم لشبكات الكهرباء في النيجر أو دول أفريقية أخرى، أو تخصيص جانب من الطاقة لتطوير الصناعات المحلية، ويكون هناك صندوق تنمية سيادي بالدول الأفريقية التي فيها هكذا مشاريع يتلقى العائدات، ويتم ذلك تحت إشراف الاتحاد الأفريقي.

وبذلك فإن فرنسا ستجنب تحملها وحدها التكاليف البشرية والمادية، لمكافحة الإرهاب وقمع التمرد، بواسطة التعاون والشراكات مع الدول الأفريقية وتحت إشراف المنظمات الدولية الحكومية، وفي الوقت نفسه ستحافظ على وصولها للموارد الأفريقية من خلال العقود متعددة الأطراف وإيضاً بأشراف من هذه المنظمات، وهذه العلاقات الأمنية والتعاون العسكري، والاتفاق والتعاون النقدي، والاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، ستقوي العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في أفريقيا. وبهذا ستستعيد بعضاً من مكانتها التي فقدتها في أفريقيا. لكن ما يقيد هذا المشهد هو ضعف الدور الدولي سياسياً وأمنياً واقتصادياً ولا سيما المنظمات الدولية في منطقة وسط وغرب أفريقيا، بما يحذر من إمكانية المحافظة على استمرارية النفوذ الفرنسي بالتفاهم مع الشراكات الدولية في هذه المنطقة.

وبعد انتهاء استعراض المشاهد التي يمكن أن يؤول إليها النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، يرى الباحث أن المشهد الأكثر ترجيحاً هو المشهد الثاني، إذ ربما ستقوم فرنسا بعملية إعادة تموضع نوعي لنفوذها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وذلك بالدخول بشراكات مع الدول التي تقع في دائرة نفوذها، والتفاهم مع الحكومات الانقلابية وتقديم تنازلات من الطرفين الفرنسي والدول الأفريقية، كون

ذلك أقرب لاسترجاع مكانة فرنسا، والمحافظة على نفوذها بعد التراجع الكبير الذي حدث بفعل الانقلابات العسكرية الأخيرة.

#### الخاتمة

إن مسار النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، قد شهد تحولاً كبيراً وعميقاً، وليس مجرد تراجع فحسب؛ إذ إن عاصفة الانقلابات العسكرية في بعض دول المنطقة، لم تقم بإزالة الأنظمة الحاكمة؛ بل كشفت أيضاً عن توترات قديمة وعميقة، في العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة، وتختلف هذه الانقلابات عن ما سبقها؛ في كونها جاءت مقترنة بمشاعر عدائية قوية لفرنسا، وفق مطالبات جماهيرية كبيرة بالاستقلال سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً.

وتظهر الأدلة إلى أن النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا الذي استمر تاريخياً من خلال التعاون العسكري والأمني، والهياكل الاقتصادية المرتبطة بفرنسا، واستحواذ الشركات الفرنسية على حقوق استغلال الموارد في المنطقة، فضلاً عن التحالفات السياسية، والدعم الفرنسي للأنظمة الحاكمة الموالية، التي ضمنت لها هيمنة استمرت لفترات طويلة، أخذ هذا النفوذ يواجه في الآونة الأخيرة تحديات كبيرة ومتزايدة، بعد أن اتخذت الأنظمة الانقلابية الحاكمة بعد عام ٢٠٢٠، خطوات ممنهجة للابتعاد عن فرنسا، ومن ذلك إلغاء الاتفاقيات الأمنية، وتراجع العلاقات الدبلوماسية، والسعي لإعادة هيكلة الوضع الاقتصادي والمالي بتقليل الارتكاز على فرنسا، فضلاً عن السعي لتنويع الشراكات مع أطراف جديدة مثل روسيا.

لكن في الوقت نفسه لا ينبغي تفسير تلك التغييرات على أنها قطيعة تامة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في وسط وغرب أفريقيا؛ لأنها قد محتمل أن تصير إعادة لتشكيل خريطة النفوذ الجيوسياسي لفرنسا في المنطقة في بيئة صارت تنافسية بين فرنسا، وقوى جديدة مثل روسيا والصين.

وبناءً على ذلك فهناك احتمالات مستقبلية بشأن تحولات النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، وأولها: التراجع المستمر للنفوذ الفرنسي فيها؛ وذلك حينما ستواصل الحكومات العسكرية الانقلابية إضعاف العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وتقليل التعاون الأمني معها، وتنويع المصادر المالية والاقتصادية، بمساعدة شراكات دولية جديدة، وبمرور الوقت ستتحول فرنسا لقوى اعتيادية وثانوية فيما بعد، في منطقة أخذت تستقبل قوى جديدة منافسة.

وربما ستتجه فرنسا نحو على إعادة التوضع النوعي، وليس الانسحاب الكامل، حيث ستتحول فرنسا من الهيمنة والانفراد إلى الاندماج بشراكات أكثر توازناً مع الدول الأفريقية، في مجالات التعاون الأمني، والتنمية والاستثمارات في الموارد، ووفق علاقات دبلوماسية متوازنة، وهو ما سيمكنها من الحفاظ

على نفوذها الذي سيكون أقل من السابق، ولكنه يحظى بقبول الأطراف الحاكمة؛ كونه يرتكز على التفاهات والشراكات.

وقد تعمل فرنسا في وسط وغرب أفريقيا كطرف مع أطراف عديدة دولية وفق شراكات دولية، ضمن أطر متعددة بمنهج تعاوني، إذ ستقوم فرنسا بتنسيق سياساتها مع هياكل دولية، مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الأفريقية، بحيث يكون عملها في المنطقة أكثر مقبولة من جانب السلطات الحاكمة والشعوب، من خلال مشاريع مشتركة مع أطراف دولية في مجالات مثل المواضيع الاقتصادية والأمنية. ولكن لا ينبغي أغفال أن مستقبل النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا لا يعتمد فقط على فرنسا؛ بل على حكومات وشعوب المنطقة، التي تشكل بمطالبها جانباً مهماً في رسم ملامح هذا النفوذ. ومن خلال ما تقدم توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- ١- حدثت الانقلابات العسكرية في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، بسبب سوء الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، معتبرة أن النفوذ الفرنسي بروابطه مسؤول بشكل كبير عن ذلك التدهور، فضلاً عن تأثير العوامل الخارجية مثل الدور الروسي والصيني.
- ٢- اتسمت الانقلابات العسكرية التي حصلت في بعض دول وسط وغرب أفريقيا بعد عام ٢٠٢٠، بطابع العداء الرسمي والشعبي للنفوذ الفرنسي، وهو ما ظهر من خلال المظاهرات الشعبية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومات الانقلابية ضد هذا النفوذ.
- ٣- تراجع النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً بعد الانقلابات العسكرية؛ نتيجة لقيام الحكومات الانقلابية بإجراءات عديدة، قلصت وأضعفت من هذا النفوذ المتجذر. لا سيما بعد أدراكها أن الأمر المهم للتححر هو التخلص من الوجود العسكري الفرنسي، والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية لدولهم تجاه فرنسا، الذي يعد أساس لنمو دولهم.
- ٤- أصبح أمام النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا ثلاث احتمالات وهي: أما التراجع المستمر والرضوخ للواقع والاستسلام له، أو إعادة التوضع النوعي من خلال شراكات واتفاقيات بين فرنسا والدول الأفريقية، أو اللجوء للتعاون وفق الشراكات الدولية في كافة المجالات، بما يحافظ على ذلك النفوذ.

## المصادر والمراجع

### ١. العربية

أبكر، أ. س. (٢٠٢٤). المستقبل الجيوسياسي لدول مالي وبوركينا فاسو والنيجر ما بين التحرر من النفوذ الفرنسي وسبل حل الأزمات. مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، ٦ (٢٧). المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا.

- السعيد، ك. ح. س. (2024). *روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي* (ط١). دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد- العراق.
- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (٢٠٢٥). تقرير الاستراتيجي السنوي: عولمة الأزمات وتعقيد الصراعات ٢٠٢٤-٢٠٢٥. <https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2025/SA.pdf> .
- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (٢٠٢٦). التقرير الاستراتيجي السنوي: تحالفات الضرورة والسلام بالقوة ٢٠٢٥-٢٠٢٦. <https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2026/01/pdf> .
- بوشيخي، م. (٢٠٢٣). طرد الجيش الفرنسي من بوركينا فاسو: التوقعات والمخاطر المحتملة مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، ٥(١١). المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا.
- جبير، ع. س. ع. (٢٠٢٢). ظاهرة الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو تقدير موقف. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- العراق.
- حامد، د.ع. (٢٠٢٦). جاك فوكار و "فرانس أفريك": صناعة النفوذ الفرنسي في أفريقيا ما بعد الاستعمار، مجلة الاستعمار، ٦(١). المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف- العراق. ١٧٧-٢٠١.
- <https://www.academia.edu/165210606/6>
- حداد، ش. (٢٠١٤). الحضور الصيني في أفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجاً مجلة *نفاتر السياسة والقانون*، ٣(١). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر. ١٠٦-١٢٣.
- <https://asjp.cerist.dz/en/article/35852>
- حسانين، ه. أ. (٢٠٢٤). تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينا فاسو من G5. تقرير. مركز إيجيبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة- مصر.
- <https://egyptianenterprise.com/wp-content/uploads/2024/>
- حسن، ح. ع. (٢٠٢٤). عود على بدء: البدايات الخاطئة وظاهرة الانقلابات في أفريقيا دورية الملف المصري، ١١٣. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر.
- حكمت، م. ع. (٢٠٢٤). انعكاس انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي على الاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا. مجلة *دراسات سياسية واستراتيجية*، ٤٨. بيت الحكمة، بغداد، العراق.
- <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/23/7de6086dab247bf4aff71e8aa1705a61.pdf>
- دي مانيل، ي. ب. (٢٠١٢). الدور الفرنسي في أفريقيا: تاريخه وحاضره ومستقبله. مجلة *قراءات أفريقية*، ١١(٦٠). مركز أبحاث جنوب الصحراء. ٦٠-٦٥.
- <https://search.mandumah.com/Record/187493>
- شنشول، ن. ر. (٢٠١٨). مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الأفريقية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الدولية مجلة *دراسات دولية*، ١(٧٢-٧٣). جامعة بغداد، العراق.
- <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/24/3a556fa8062b90c33d7e9eaf55295ea9.pdf>
- عبد الرضا، أ. ط. (٢٠٢٥). عودة الانقلابات العسكرية في أفريقيا: الأسباب والنتائج المحتملة. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، ١٦(١٦)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد- العراق.
- <https://storage.nodesbox.com/ipsa-iraq/2025/09/07/pdf>
- عبيد، م. ح. (٢٠٢٥). الانقلابات العسكرية في أفريقيا: النيجر أنموذجاً مجلة *آداب المستنصرية*، ١١٠. كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق.
- <https://amm.uomustansiriyah.edu.iq/1761/1485>
- علوان، ش. ك. (٢٠٢٤). ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الغربي الأفريقي بين الأسباب الداخلية والتنافس الدولي. مجلة *جامعة الإمام جعفر الصادق للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٤. (4)جامعة الإمام جعفر الصادق، بغداد- العراق.



- علي، ج. (٢٠٢١). ماكرون وأزمة الجنرالات في غرب أفريقيا: هل تاهت السياسة الفرنسية في الصحراء؟ دراسة. أبعاد للدراسات الاستراتيجية، عمان - الأردن.
- علي، ه. ج. (٢٠٢٣). التنافس الروسي الفرنسي في غرب أفريقيا والساحل سلسلة إصدارات مركز البيان. مركز البيان للدراسات والتخطيط، جامعة البيان، بغداد - العراق.
- عماد، ق. (٢٠٢٤). دور التنافس الدولي حول منطقة الساحل بالقارة الأفريقية في صنع الدول الفاشلة. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ٦(٢٣). المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا. <https://democraticac.de>
- عمارة، ن. ب. (٢٠٢٣). تطورات الأوضاع في الجابون بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية والانقلاب عليها. مجلة آفاق أفريقية، ٢٣(٥٦). الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- كامل، م. ع.، وإسماعيل، ص. ع. (٢٠٢٤). تجدد ظاهرة الانقلابات في أفريقيا والسياسة الفرنسية حيالها: انقلاب النيجر أنموذجاً مجلة تكريت للعلوم السياسية، ١(٣٤). جامعة تكريت، صلاح الدين - العراق. <https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i34.318>
- لعيفاوي، ب. (٢٠١٩). المشكلات الأمنية في غرب أفريقيا. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. ٦(٢). المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر - الجزائر. ٧٥-٥٧.
- <https://search.emarefa.net/detail/BIM-986839>
- محمد، ب. ج. (٢٠٢٣). انقلاب النيجر وتداعياته الإقليمية والدولية تقرير. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العراق. ١٥-١. <https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2023/pdf>
- محمود، ب. (٢٠٢٤). دور الأطراف الخارجية في الانقلابات العسكرية في أفريقيا دورية الملف المصري، ١١٣. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة - مصر.
- مركز أسباب. (٢٠٢٣). انقلاب الغابون: دوامة انقلابات غرب ووسط أفريقيا تعصف بنفوذ فرنسا، سلسلة سياقات، ١٣٩. <https://asbab.center/3/>
- مركز رة للدراسات الاستراتيجية، م. (٢٠٢٣). أي مستقبل ينتظر تشاد؟ أوراق أفريقية، ١. القاهرة - مصر.
- نبيل، ب. (٢٠١٨). التدخل الفرنسي في مالي والمسيناريوهات المستقبلية للأزمة: بين الأمنة والأفغنة. مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، ١(١). المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا. <https://www.democraticac.de/?tag=Bc>
- ولد الأمير، س. ا. (٢٠٢٣). أفريقيا: محاولات النهوض وعوائق الإصلاح في ظل تصاعد وتيرة التنافس الدولي. في التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة - قطر. <https://studies.aljazeera.net>

## ٢. ترجمة المصادرة العربية إلى الإنكليزية

- Abkar, A. S. (2024). The geopolitical future of Mali, Burkina Faso, and Niger between liberation from French influence and ways to resolve crises. *African and Nile Basin Studies Journal*, 6(27). Democratic Arab Center, Berlin, Germany. <https://democraticac.de>
- Ahmed, S. W. A. (2023). Africa: Attempts at revival and obstacles to reform amid intensifying international competition. In *Strategic Report 2022-2023*. Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar. <https://studies.aljazeera.net>
- Asaad, T. A. R. (2025). The return of military coups in Africa: Causes and potential consequences. *Iraqi Journal of Political Science*, 6(16). Iraqi Association for Political Science, Baghdad, Iraq. <https://www.iasj.net>
- Laifaoui, B. (2019). Security problems in West Africa. *Algerian Journal of Political Studies*, 6(2). National School of Political Science, Algiers, Algeria. <https://www.asjp.cerist.dz>
- Bushra, J. M. (2023). The Niger coup and its regional and international repercussions. *Report*. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, Iraq. <https://hammurabicenter.org>

- Baha, M. (2024). The role of external parties in military coups in Africa. *Egyptian File Journal*, 113. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt. <https://acpss.ahram.org.eg>
- Bouibieh, N. (2018). French intervention in Mali and future scenarios of the crisis: Between securitization and Afghanization. *African and Nile Basin Studies Journal*, 1(1). Democratic Arab Center, Berlin, Germany. <https://democraticac.de>
- Jamal, A. (2021). Macron and the generals' crisis in West Africa: Has French policy lost its way in the Sahara? *Study*. Abdaa Center for Strategic Studies, Amman, Jordan. <https://abdaa-center.com>
- Hamdi, A. R. H. (2024). Back to the beginning: Wrong starts and the phenomenon of coups in Africa. *Egyptian File Journal*, 113. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt. <https://acpss.ahram.org.eg>
- Duaa, A. N. H. (2026). Jacques Foccart and "Françafrique": The making of French influence in post-colonial Africa. *Colonialism Journal*, 6. Islamic Center for Strategic Studies, Najaf, Iraq. <https://iscstudies.org>
- Ra Center for Strategic Studies. (2023). What future awaits Chad? *African Papers*, 1. Cairo, Egypt.
- Saeedi, K. H. S. (2024). The Russian Federation and the restoration of its leading position in the international system (1st ed.). Dar Al-Warsha Cultural Publishing, Baghdad, Iraq.
- Shanshool, N. R. (2018). Energy sources and their future in Africa under international political and economic challenges. *International Studies Journal*, 72-73. University of Baghdad, Baghdad, Iraq. <https://www.iasj.net>
- Haddad, S. (2014). Chinese presence in Africa and the inevitability of conflict with the United States: Competition in Sudan as a model. *Politics and Law Notebooks Journal*, 10. Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria. <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/76>
- Alwan, S. K. (2024). The phenomenon of military coups in West African Sahel countries between internal causes and international competition. *Imam Jaafar Al-Sadiq University Journal of Humanities and Social Sciences*, 4(4). Baghdad, Iraq. <https://uij.edu.iq>
- Ali, S. A. Z. J. (2022). The phenomenon of military coups in Burkina Faso. *Position Assessment*. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, Iraq. <https://hammurabicenter.org>
- Qasemi, I. (2024). The role of international competition over the Sahel region in creating failed states. *Strategic and Military Studies Journal*, 6(23). Democratic Arab Center, Berlin, Germany. <https://democraticac.de>
- Amara, N. B. (2023). Developments in Gabon after the announcement of presidential election results and the coup. *African Horizons Journal*, 23(56). General Information Authority, Cairo, Egypt. <https://africa.sis.gov.eg>
- Asbab Center Team. (2023). The Gabon coup: A cycle of coups in West and Central Africa undermining French influence. *Contexts Series*, 139.
- Kamel, M. A. (2024). The resurgence of coups in Africa and French policy towards them: The Niger coup as a model. *Tikrit Journal of Political Science*, 1(34). University of Tikrit, Salahuddin, Iraq. <https://www.iasj.net>
- Bouchikhi, M. (2023). The expulsion of the French army from Burkina Faso: Expectations and potential risks. *Journal of Extremism and Armed Groups*, 5(11). Democratic Arab Center, Berlin, Germany. <https://democraticac.de>
- Muna, H. A. (2025). Military coups in Africa: The Niger model. *Al-Mustansiriya Journal of Arts*, 110. College of Arts, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq. <https://www.iasj.net>
- Manasik, A. W. H. (2024). The impact of French troop withdrawal from Mali on regional stability in West Africa. *Political and Strategic Studies Journal*, 48. Bayt Al-Hikma, Baghdad, Iraq. <https://www.iasj.net>

- Hind, J. A. (2023). Russian-French competition in West Africa and the Sahel. *Bayyan Center Publications Series*. Bayyan Center for Studies and Planning, University of Bayyan, Baghdad, Iraq.
- Hadier, A. H. (2024). The decline of French influence in the Sahel and the implications of Mali and Burkina Faso's withdrawal from the G5. *Report*. Egyptian Enterprise Center for Policy and Strategic Studies, Cairo, Egypt.
- Younas, B. D. M. (2012). The French role in Africa: Its history, present, and future. *African Readings Journal*, 11. Islamic Forum, London, United Kingdom. <https://archive.org>
- International Institute for Iranian Studies. (2025). *Annual Strategic Report: Globalization of crises and complexity of conflicts 2024-2025*. Riyadh, Saudi Arabia.
- International Institute for Iranian Studies. (2026). *Annual Strategic Report: Alliances of necessity and peace by force 2025-2026*. Riyadh, Saudi Arabia.

## ٣. الإنكليزية

## 3. References

- Adams, J. A., et al. (2025). Resurgence of military coups in Africa: Implications for democratic governance. *African Journal of Social Issues*, 8(1). Development and Management Research Group, Owerri- Nigeria. <https://ajsi.org>
- Akinola, A. O. & Makombe, R. C. (2024). Rethinking the resurgence of military coups in Africa. *Journal of Asian and African Studies*, 60(1). SAGE Publications Ltd, London- United Kingdom 1-17. <https://doi.org/10.1177/00219096231224680>
- Anani, G. (2023). International policy coups d'état in Francophone African countries: Causes, consequences and international responses. *African Journal of Political Science and International Relations*, 17(4). Academic Journals, Lagos- Nigeria. <https://academicjournals.org/journal/AJPSIR>
- Brako, I., Botchway, T. P., & Aidoo, G. A. (2025). Reverse of Democracy's Third Wave: Understanding the Causes of Coups d'état in West Africa in the Twenty-First Century. *African Journal of Social Sciences Education*, 3(2). University of Education, Winneba- Ghana. 93-110. <https://doi.org/10.64712/ajsse.v3i2.587>
- Caruso, F. & Lenzi, F. (2023). The Sahel Region: A litmus test for EU- Africa Relations in A Changing Global Order. *Policy Study*. The Foundation for European progressive studies, Brussels- Belgium.
- Chitondo, L., & Chanda, T. C. (2023, December). Political Instability and Military Coups in Former French African colonies. *International Journal of Novel Research in Humanity and Social Sciences*, 10(6), 13. Novelty Journals,
- Engles, B. (2025). The Crisis in Burkina faso and the belt. *Zeitschrift fur Auben – und Sicherheitspolitik*, 18(1). Springer Nature, Berlin-Germany. 13-23. <https://doi.org/10.1007/s12399-025-01022-z>
- Haidara, B. (2023). A coup after coup in the Sahel. *IPS Journal*, 8. Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin- Germany. <https://www.ips-journal.eu/topics/democracy-and-society/a-coup-after-coup-in-the-sahel-6976/>
- Itugbu, S. (2023). African Union, the West and resurgence of military coup d'états in Africa. *International Journal of Novel Research and Development*, 8(6). Centre for African Studies, SOAS, University of London, London United Kingdom. 132-143. <https://ijnrd.org/papers/IJNRD2306417.pdf>
- Janeva, K. (2023, October). The dynamics of influence warfare in Francophone Africa: Analyzing external power's strategies and impacts. *European Perspectives*, 14(12). International Institute for Middle-East and Balkan Studies, Ljubljana- Slovenia. <https://www.europeanperspectives.org>
- Kante, A., et al. (2024, June). Rethinking responses to unconstitutional changes of government in West Africa. *Report*, 50. Institute for Security Studies, Pretoria- South Africa. <https://issafrica.org>

- Lommel, A. V. (2024). Coin to coup: A French débâcle in the Sahel. *Ghent Honours Papers*, 3. Ghent University, Gent- Belgium. 1-14.  
[https://www.ugent.be/ps/politiekewetenschappen/gies/en/hpiiii\\_antoon-van-lommel.pdf](https://www.ugent.be/ps/politiekewetenschappen/gies/en/hpiiii_antoon-van-lommel.pdf)
- Meyer, A., et al. (2025, January). The European Union and the Sahel: The day after. *Report*. Austrian Institute for International Affairs, Vienna- Austria. <https://oiip.at>
- Lucknow, India. 9-28. <https://doi.org/10.5281/zenodo.10370523>
- Engles, B. (2025). The crisis in Burkina Faso and the belt. *Zeitschrift für Außen- und Sicherheitspolitik*, 18. Springer Nature, Berlin- Germany. <https://link.springer.com/journal/12399>
- Omilusi, M. (2024, July). Democratic rollback in West Africa: Coup contagion, sit-tight tyrants and best options for regional organizations. *Lectio Socialis*, 8(2). 135-156.  
<https://doi.org/10.47478/lectio.1454452>
- Nweke, I. K., & Enwere, C. (2025, April). Military intervention in Niger Republic: A form of African resistance to FrancAfrique and French paternalism. *Journal of Xi'an Shiyong University Natural Science Edition*, 21(4). Xi'an Petroleum Institute, Xi'an- China.16-37.  
<https://www.xisdxjsu.asia/V21I04-02.pdf>
- Simura, B. (2024). West Africa's post-2020 coups and decoloniality. *Cogent Social Sciences*, 10(1). Taylor & Francis, Abingdon- United Kingdom.  
<https://doi.org/10.1080/23311886.2024.2409296>
- Sylla, N. S. (2024). The crisis of French imperialism: Debating military coups in Africa. *Review of African Political Economy*, 51(181). Science Open, London- United Kingdom.469-495.  
<https://doi.org/10.62191/ROAPE-2024-0033>
- Thelma, C. C., & Chitondo, L. (2023, December). Political instability and military coups in former French African colonies. *International Journal of Novel Research in Humanity and Social Sciences*, 10(6). Novelty Journals, Lucknow- India. <https://www.noveltyjournals.com>
- Thelma, C. C., et al. (2024). French colonialism and neo-colonialism in Africa: A comprehensive analysis. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 23(3). GSC Online Press, Maharashtra- India. 2062-2063.  
<https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.23.3.2832>
- Wanki, J. N. (2023). The right to development in Francophone Africa: Post-colonial agreements, sovereign authority and control over natural resources. *African Human Rights Law Journal*, 23(2). University of Pretoria, Pretoria- South Africa.  
<https://doi.org/10.17159/1996-2096/2023/v23n2a1>
- Central Africa and the EU. (2022, July 13). *The Global Information Network*. European External Action Service. Available at: <https://www.eeas.europa.eu/en>